رجال البخاري

الذين أوردهم في كتابه الضعفاء

ورواياتهم في الصحيح

إعداد

سالم بن صالح العماري

Sammari٩٤@gmail.com

بِسْمِ اللهِ الرَّحْمنِ الرَّحِيمِ

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الذب عن (الجامع الصحيح) للإمام البخاري، من خلال رد مطاعن بعض المعاصرين على (صحيح البخاري) بدعوى أن البخاري أخرج في صحيحه لبعض من طَعَن فيهم ، وتَرْجم لهم في كتابه (الضعفاء) !

فجمعت الدراسة هؤلاء الرواة ، وعددهم (تسعة عشر راوياً) راوياً، مع دراسة مروياتهم في (الصحيح)،لمعرفة سبب ترجمتهم في كتابه (الضعفاء) ، مع إخراج حديثهم في (صحيحه) .وبيان طريقة الراوية عنهم ،سواء من خرَّج حديثه في الأصول، أو أخرجه في المتابعات والشواهد .

وتتضمن الدراسة بيان أسباب إيراده الراوي في كتابه (الضعفاء) ، حتى يزول اللبس عن أصل المسألة.

وبالله التوفيق

المقـــدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين نبينا محمد وعلى آله وصحبه ومن تـــبعهم بإحسان إلى يوم الدين أما بعد :

فإنجازاً لوعد الله – سبحانه وتعالى – بحفظ كتابه وسنة نبيه محمد (صلى الله عليه وسلم) فقد هيأ الله – سبحانه وتعالى – لحفظ سنة نبيه (صلى الله عليه وسلم) رجالاً أفذاذاً ، أفنوا أعمارهم وبذلوا أوقاتهم في جمعها ، ونقد رواتها وأسانيدها ؛ لتمييز صحيحها من سقيمها ، فخلفوا للأمة بعدهم ثروة عظيمة جليلة ، تتمثل في المؤلفات الكـــثيرة في جميع جوانب علوم السنة .

فقعدوا القواعد و أنشئوا العلوم الحافظة للسنة النبوية . ومن تلك العلوم التي أسسوها :علم الجرح والتعديل ،الذي يُبحث فيه عن عدالة الراوي وضبطه ،وهو من أدق علوم السنة النبوية ، ويعد ميزان نقد الرواة ومروياتهم ،كيف لا ؟ وقد اشترط المحدثون في الراوي لقبول روايته شرطين : أحدهما : أن يكون عدلاً ، والثاني أن يكون ضابطاً .

والبحث في عدالة الراوي وضبطه هو ما يعرف اصطلاحاً بـــ (علم الجرح والتعديل).

وكان على رأس الأئمة الذين أسهموا في تشييد دعائم هذا العلم الإمام الكبير أمير المحدثين محمد بـــن إسماعيـــل البخاري ، وثناء العلماء وأقوالهم على هذا الإمام معروف مبثوث في كتب التراجم والتواريخ ، مـــنها مـــا ذكـــره الذهبـــي ((عن خلف الخيام ، حدثنا إسحاق بن أحمد بن خلف ، سمعت أحمد بن عبد السلام ، قال : ذكرنا قـــول البخاري في علي بن المديني – يعني : ما استصغرت نفسي إلا بين يدي علي بن المديني – فقال علي : دعوا هـــذا ؛ فإن محمد بن إسماعيل لم يرَ مثل نفسه))[1] .

وقال الترمذي: ((لم أرَ أحداً بالعراق ولا بخراسان في معنى العلل والتاريخ ومعرفة الأسانيد كبيرَ أحدٍ أعلمَ مـــن محمد بن إسماعيل))[2].

و لم تكن إسهامات هذا الإمام واضحة في جانب التقعيد ؛ لأنها لم تكن قواعد نظرية مجموعة في كتـــاب ، وإنمـــا كانت أعمالاً وتطبيقات لتلك القواعد في ثنايا كتبه الكثيرة فقد بث كثيراً من قضايا الجـــرح والتعـــديل في كتـــب التواريخ والتراجم التي ألفها ،ومن أشهرها تواريخه : الكبير والأوسط والصغير وكتاب الضعفاء .

ويعد كتاب الضعفاء للبخاري من الكتب المهمة التي ألفها الإمام في تراجم رجال الحديث ، وأفاد منه كل مـــن جاء بعده، وأوردوا غالبه في مصنفاتهم، سواء التي ألفت في تراجم رجال الحديث عامة أو ما أُفرد لتراجم الضعفاء من الرواة خاصة .

والمتمعن في هذا الكتاب يجد أن هناك جوانب مهمة تحتاج إلى تجلية في هذا الكتاب ، وهنـــــــاك إشـــكالات تستوقف الباحث والقارئ للكتاب ، منها :

١- وجود تسعةَ عشرَ راوياً ممن أوردهم في كتابه (الضعفاء) وهم من رجال صحيحه !

---

(١) الذهبي : سير أعلام النبلاء : (١٢/٤٢٠).

(٢) الترمذي : العلل الصغير(بآخر سننه):(٦/٢٢٩).

٢- أسس اختيار المؤلف لتراجم الكتاب . فقد أورد ٤٤٢ ترجمة حسب أفضل الطبعات الموجودة ، وهذا العدد لا يمثل شيئاً كبيراً من العدد الكلي للضعفاء والمجروحين من رواة السنة .

٣- ورود أسماء عدد ممن أثبت لهم المصنف صحبة النبي (صلى الله عليه وسلم)، ومع ذلك أوردهم في كتابه الضعفاء !

٤- وجود نصوص منقولة عن الكتاب يذكرها العلماء وهي غير موجودة في النسخ المطبوعة والمخطوطة.

وفي هذا البحث سأحاول الكشف عن أول هذه الإشكالات ، وهو : سبب إدخال الإمام البخاري لبعض الرواة في كتابه الضعفاء مع أخرجه لهم في صحيحه .

أسباب اختيار الموضوع :

١- مكانة مؤلف الكتاب في علم النقد ،والتي لا تخفى على أحد .

٢- الغموض الذي يكتنف منهج الإمام البخاري في هذا الكتاب ومحاولة المساهمة في تجليته .

٣- الدفاع عن صحيح البخاري مما وجه له من طعن بسبب ذلك الإشكال .

أهمية البحث :

١- الدفاع عن صحيح الإمام البخاري ، مما وجه له من نقد بعض الرافضة في مواقعهم ، بحجة تناقضه بإخراجه في صحيحه لبعض الرواة الذين ضعفهم ، وأوردهم في كتابه الضعفاء[1].

٢- بيان طريقة الإمام البخاري ودقته في انتقاء مرويات الرواة في صحيحه .

٣- بيان منهج الإمام البخاري في الراوية عن بعض الضعفاء .

٤- بيان منهج الإمام البخاري في كتابه الضعفاء ،وأن النقد الموجه لكتابه لا يُسَلّم به.

٥- اعتماد البحث في نتائجه على الدراسة التطبيقية للرواة لتؤكد صحة ما توصل إليه.

خطة البحث :

وقد قسمت البحث إلى مقدمة وفصلين وخاتمة ، وفهارس :

تحدثت في المقدمة عن :أسباب اختيار الموضوع ،وخطته ،والمنهج في كتابته، ومصطلحات الدراسة.

الفصل الأول: مقدمات نظرية عن صحيح البخاري ورجاله وكتاب الضعفاء،وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول : مترلة رجال صحيح البخاري بين النقّاد.

المبحث الثاني: تعريف موجز بكتاب الضعفاء للبخاري.

المبحث الثالث: أسباب إدخال البخاري للراوي في كتابه الضعفاء .

المبحث الرابع :سبب رواية البخاري في صحيحه عن بعض من أوردهم في ضعفائه.

الفصل الثاني:دراسة تطبيقية للرواة المذكورين في الضعفاء ومروياهم في صحيح البخاري.

وتشمل دراسة تسعة عشر راوياً وترتيبهم على حروف المعجم.

---

(١) ينظر مثال لهذا الطعن في منتدى لبعض الرافضة : http://www.yahosein.org/vb/showthread.php?t=٩٦٦٦٧

الخاتمة وتتضمن النتائج .

منهج البحث :

اتبعت في البحث المنهج الآتي :

١- اعتمدت في غالب الدراسة النظرية في الفصل الأول على نتائج الدراسة التطبيقية في الفصل الثاني، فأحلت عليها كثيراً .

٢-لما وجدت من عناية الحافظ ابن حجر العسقلاني في كتابه (تقريب التهذيب) برواة الصحيح وميز طريقة إخراج البخاري لهم في صحيحه قمت باستعراض جميع تراجم كتاب الضعفاء للإمام البخاري على كتاب(تقريب التهذيب)، لمعرفة هؤلاء الرواة، وقد بلغ عددهم بعد المقارنة (تسعة عشر) راوياً .

٣- رجعت إلى صحيح البخاري لاستخراج أحاديث هؤلاء الرواة ، والنظر في كيفية إخراج البخاري لحديثهم ، سواء في الأصول أو المتابعات والشواهد ، مع الاستعانة ببرنامج (الكتب التسعة) من شركة حرف، للتأكد من حصر مروياتهم.

٤- رتبت تراجم هؤلاء الرواة على حروف المعجم .

٦- ذكرت حديث الراوي في البخاري ، و لم أسق من الحديث إلا إسناده ومتابعاته، وحذفت نص الحديث النبوي أو الأثر اختصاراً إلا ما كان في مواطن يسيرة لفائدة تتعلق بذكره.

٧- ذكرت أقوال النقاد في الراوي لمعرفة مرتبته عندهم، مرتِّباً لأقوالهم حسب وفيات القائلين، ورجعت في ترجمة الرواة لكتب التراجم المسندة وكتب السؤالات (قدر الإمكان) ، تلافياً للاختصار المخل لأقوال النقاد ، مما هو موجود في بعض كتب التراجم المتأخرة .

٨- سقت أقوال أهل العلم في بيان طريقة البخاري في إخراج حديث الراوي في صحيحه .

٩- ختمت الحديث عن كل راو بتعليق يتضمن ما يلي:

- خلاصة الرأي في مرتبة الراوي في الجرح والتعديل على وجه الاختصار.
- التعليق على مرويات الراوي ، وبيان وجه إخراج البخاري لحديثه في صحيحه .
- ختمت التعليق بذكر سبب ترجمة البخاري للراوي في كتاب الضعفاء.

وبالله التوفيق

الفصل الأول

مقدمات نظرية عن صحيح البخاري ورجاله ،وكتاب الضعفاء

المبحث الأول

منزلة رجال صحيح البخاري بين النقَّاد ، وأقسامهم.

– مترلتهم بين النقّاد :

احتل الرواة الذين أخرج لهم الإمام البخاري ومسلم في صحيحيهما ، أو خرّج له أحدهما في صحيحه ،مكانة عالية عند أئمة الحديث ،لمكانتهما في علم الحديث ،ولتلقي الأمة لكتابيهما بالقبول .

بل أصبح من طرق معرفة ثقة الراوي في حديثه إخراجهما له حديثاً في كتابيهما ، وفي ذلك يقول الإمام ابن دقيق العيد : ((لمعرفة كون الراوي ثقةً ، طرُقٌ منها..تخريج الشيخين أو أحدهما في الصحيح للراوي ،محتجّين به .

وهذه درجة عالية ، لما فيها من الزيادة على الأول (إيراد أصحاب كتب التراجم ألفاظ المزكين) ، وهو إطباق جمهور الأُمَّة أو كلهم على تسمية الكتابين بالصحيحين ، والرجوع إلى حكم الشيخين بالصحة .

وهذا معنى لم يحصل لغير من خُرِّج عنه في الصحيح ،فهو بمثابة إطباق الأمة أو أكثرهم على تعديل من ذكر فيهما.

وقد وُجِدَ في هؤلاء الرجال المخرج عنهم في الصحيح من تكلّم فيه بعضهم .وكان شيخ شيوخنا الحافظ أبو الحسن المَقْدِسي يقول في الرجل الذي يُخَرَّج عنه في الصحيح : هذا جَاز القَنْطَرَةَ – يعني بذلك أنه لا يُلتفتُ إلى ما قيل فيه – وهكذا نعتقد ،وبه نقول ، ولا نخرج عنه إلاَّ ببيان شافٍ وحجَّة ظاهرة ، تزيد في غلبة الظنِّ على المعنى الذي قدَّمناه من اتفاق الناس بعد الشيخين على تسمية كتابيهما بالصحيحين ، ومن لوازم ذلك تعديل رواهما))[1].

فـ ((الرواة الذين احْتَجَّ بهم صاحبا الصحيحين أو أحدهما يكتسبون التوثيق الضمني بذلك، وترتفع عنهم به الجهالة ، وإن لم ينص أحد على توثيقهم))[2].

وقد ذكر الإمام ابن دقيق العيد في كلامه قيداً مهماً لقبول التوثيق الضمني بإخراج أحد الشيخين للراوي ، وهو: أهما يخرجان له احتجاجا . ومقصوده بالاحتجاج أن يخرّج له في الأصول . فهذا الذي عناه العلماء بأن روايته له تقتضي عدالته عنده ،وأما إن رويا عنه في الشواهد والمتابعات والتعاليق ، فهؤلاء ((يتفاوت درجات من أخرج له منهم في الضبط وغيره ،مع حصول اسم الصدق لهم))[3]. وينبغي أن يُعلم أنه لم يُتجاوز عدد من انتُقِد من رواة

---

(١) ابن دقيق العيد : الاقتراح في بيان الاصطلاح :(ص:٣٢٥-٣٢٩).

(٢) العبد اللطيف،عبد العزيز:ضوابط الجرح والتعديل:(ص:٨٢) .

(٣) ابن حجر : هدي الساري:(ص:٤٠٣).

صحيح البخاري على ثمانين رجلاً، من أصل ألفي رجل ونيّف[1]، وغالب النقد الموجه هو لرواة الشواهد والمتابعات لا لرواة الأصول.

وقد ساق الحافظ ابن حجر العسقلاني في مقدمته لشرح البخاري ، أسماء من طعن فيه من رجال الصحيح ، وأجـــاب عن الاعتراضات الموجهة لهم ، وميز من أخرج له منهم في الأصول ، أو المتابعات والشواهد [2].

- أقسامهم [3]:

يتلخص مما سبق من نقله عن أقسام الرواة ممن خرَّج لهم البخاري في صحيحه ، أنهم على قسمين :

أحدهما: من احتجَّ به في الأصول.

والثاني: من خرّج له متابعة واستشهادا واعتبارا.

فالقسم الأول: الذين أخرج لهم على سبيل الاحتجاج ، فهم على نوعين:

١- من لم يُتكلم فيه بجرح ، فذاك ثقة حديثه قوي، وإن لم يَنصّ أحد على توثيقه، حيث اكتسب التوثيق الضمني من إخراج الشيخين أو أحدهما له على وجه الاحتجاج، وهما قد التزما بالصحة ،وشرط راوي الصحيح: العدالة وتمـــام الضبط.

٢ - من تُكُلِّمَ فيه بالجرح فله حالتان:

أ- تارة يكون الكلام فيه تعنُّتا والجمهور على توثيقه، فهذا حديثه قوي أيضاً.

ب - وتارة يكون الكلام في تليينه وحفظه له اعتبار، فهذا لا يَنْحطُّ حديثه عن مرتبة الحسن لذاته.

ويتميز رواة الأصول المحتج بهم في صحيح البخاري بروايته لهم حديثاً مسنداً(أي ليس معلقاً) .

وذلك لأن شرط الصحة يقتضي عدالة الرواة وضبطهم ، وشرط الصحّة إنما التزمه البخاري في الحديث المـــسند دون المعلق ،كما هو ظاهر من تسميته لصحيحه بـــ:(الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه)، وكما هو واقع تلك المعلقات ؛ أن فيها ماهو ضعيف، وإن كان ضعفاً منجبراً أو قابلاً للانجبار [4].

ويستثنى ممن خرج له مسنداً صورتان : من أخرج له مقروناً ، ومن أخرج له لبيان علته .

والقسم الثاني: الذين أخرج لهم في الشواهد والمتابعات والتعاليق:

فهؤلاء تتفاوت درجات من أُخرج له منهم في الضبط وغيره ، مع حصول اسم الصدق لهم، وحينئذ إذا وُجد لغير الإمام البخاري في أحد منهم طعنٌ فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ، فلا يقبل إلّا مبيَّن السبب، مفسراً بقـــادح

---

(١) المعلمي:الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة المحمدية من الزلل والتضليل والمجازفة:(ص:٢٦٠-٢٦١).

(٢) هدي الساري:(ص:٤٠٣-٤٨٨).

(٣) العبد اللطيف : ضوابط الجرح والتعديل:(ص:٨١).

(٤) ينظر في بيان طريقة تمييز رواة الأصول والمتابعات في الصحيحين : العوني ، حاتم بن عارف: شرح موقظة الذهبي:(ص:٢٥٤-٢٧١).

يقدح في عدالة هذا الراوي وفي ضبطه مطلقاً أو في ضبطه لخبر بعينه؛ لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقدح ومنها ما لا يقدح.

المبحث الثاني
تعريف موجز بكتاب الضعفاء .

أجمعت المصادر على أن للإمام البخاري كتاباً ألفه في الرواة الضعفاء والمجروحين . وقد رواه عنه أربعة من تلامذته، وهم: آدم بن موسى الخُوَاري، وابن حمّاد الدولابي ، ومسبِّح بن سعيد ، ومحمد بن شعيب الغازي[(١)].

وقد طبع الكتاب قديماً باسم : الضعفاء الصغير ، وهو من رواية آدم بن موسى .

ونقل الإمام الحاكم ،والإمام أبو نعيم الأصبهاني، ، والإمام الذهبي أن عدد تراجم كتاب الضعفاء أقل من سبعمائة ترجمة[(٢)].وهذا العدد لا يتناسب مع ما هو موجود في أتم طبعات الكتاب ، والتي وصل عدد تراجمها ثلاثة وأربعين وأربعمائة ترجمة، مما قوّى ما تناقله جمهور المتأخرين من أن البخاري ألف كتابين في الضعفاء:كبيراً، وصغيراً[(٣)]،والذي وصلنا إنما هو الضعفاء الصغير، وقد نقل عدد من العلماء عن الضعفاء الكبير ، ونصوا على نقلهم منه ، وأبرزهم الإمام الذهبي[(٤)].

وقد رتَّب تراجم كتابه على حروف المعجم ، راعى في ذلك الحرف الأول من اسم الراوي، مع تقديمه الاسم الذي يتكرر في الحرف الواحد .

ومادة الكتاب مبنية على الاختصار،فعناصر الترجمة عنده تتضمن: ذكر اسم الراوي ، واسم أبيه ، وجده ، ونسبته إلى بلدة أو قبيلة ، مع الحرص على ذكر كنيته ، وأبرز شيوخه والآخذين عنه ،وبيان مرتبته في الجرح والتعديل .

وكانت طريقته في سياق ألفاظ الجرح والتعديل مختلفة ، فغالباً ما يذكر في الترجمة رأيه في الراوي ، ومرتبته عنده، وقد لا يذكر رأيه بل يذكر رأي أحد أئمة النقد ويسكت ، وقد يجمع بين الأمرين .

وفي الكتاب إشارات مختصرة متناثرة في علم نقد الحديث ، وقد يذكر في ترجمة الراوي بعض حديثه الذي أُنكر عليه، وقد يورد ترجمةً قاصداً من إيرادها نقد الحديث المروي من طريق المترجم له ، لا نقده ، وذلك غالباً في الرواة

---

(١) ابن حجر:هدي الساري:(ص:٥١٧).

(٢) ينظر : الحاكم: المدخل إلى الصحيح:(١/١٦٢)،وأبو نعيم:المستخرج على صحيح مسلم:(١/٥٢)، ،والذهبي:سير أعلام النبلاء:(١٢/٤٧٠).

(٣) أول من نقل أن للبخاري كتابين في الضعفاء ، الإمام المزي (ت:٧٤٢) في مقدمة كتابه(تهذيب الكمال):(١/١٥١، ٣١٩). والحديث حول وجود هذين الكتابين يطول، والباحث أن البخاري لم يؤلف إلا كتاباً واحداً في ضعفاء الرجال ، ومن نقل عن كتابين في الضعفاء ، فإنما هو اختلاف نشأ عن اختلاف روايات الكتاب . ويقوي ذلك أن المتقدمين ممن اعتنوا بكتب البخاري ، كأبي حاتم الرازي وابنه عندما كانا يتعقبان الإمام البخاري إنما ينصان على كتاب الضعفاء فقط ، وكذا من ترجم للبخاري قبل الإمام المزي . والأمر يحتاج لتفصيل قد يضيق المقام عنه .

(٤) ينظر على سبيل المثال : الذهبي: ميزان الاعتدال:(١/٢١٧، ٤٣٨).(٢/٢٠٣، ٣٣٣، ٣٦١).

المقلين .

ونظراً لما حواه الكتاب من فوائد متنوعة ، فقد أولاه العلماء العناية الكبيرة من عصر مؤلفه إلى هذا العصر. ومن أنواع العناية التي حظي بها الكتاب : الاستفادة منه في كتب التراجم عامة وكتب الضعفاء خاصة[1]، وكذا تعقبه بالنقد والتمحيص كما ظهر عند أبي حاتم الرازي وابنه،أو برواية الكتاب عن مؤلفه ونسخه ،أو بتحقيقه وطباعته ، بل بنظم مسائله. وإن كان الكتاب ما زال بحاجة إلى استجلاء لمنهج مؤلفه فيه ، وتحقيقه بنشرة علمية تستفيد من جميع النسخ الخطية المتوفرة ، مع التعليق على بعض مشكلاته .

وحسبي هذه الإشارات السريعة عن الكتاب.

المبحث الثالث :

أسباب إدخال البخاري للراوي في كتابه الضعفاء

السبب الأول: أن يكون الراوي ضعيفاً عند البخاري .

ويمكن أن يقال: إن ذلك هو الغالب على تراجم الكتاب؛ فالبخاري ألف عدة كتب في تراجم الرواة كما هو معلوم ، وإفراده للضعفاء في كتاب خاص يدل على أن مقصده الأصلي جمع أسماء المجروحين من الرواة.

السبب الثاني : أن يكون الراوي قد تَكلَّم فيه أحد النقّاد .

فالإمام البخاري قد يورد الرجل في كتابه لأنه ورد فيه جرح من إمام من أئمة النقد. وكتابه في ذلك على نحو منهج (الكامل في ضعفاء الرجال) لابن عدي ، و(ميزان الاعتدال في نقد الرجال) للذهبي ، (ولسان الميزان) لابن حجر، التي تذكر كل من تُكُلِّم فيه، ولو كان الكلام في الراوي لا يحُطُّه عن درجة القبول ، بل قد يكون كلاماً مردوداً من أساسه[2].

– فقد يذكر الراوي ، وينص على توثيقه، كما في ترجمة ذر بن عبد الله، قال البخاري في ترجمته : ((وهو صدوق في الحديث))[3].

– وقد يذكر الراوي ليدافع عنه، مثل: عبد الوارث بن سعيد ، ومعاوية بن عبد الكريم الملقب بـ:الضال، ويراجع في ذلك ما كُتب في البحث في ترجمتهما.

– وقد يذكر الراوي ليبين أنه ممن لا يردُّ حديثُه مطلقاً، فحديث مثله يقبل في الشواهد والمتابعات ، أو يقبل من حديثه ما وافقه عليه الثقات .

---

(١) بعض العلماء قد أدخل كتاب الضعفاء في ثنايا كتابه، ومن أبرزهم : الإمام العقيلي في (كتاب الضعفاء) من طريق آدم بن موسى الخُوَاري عن البخاري، وابن عدي في كتاب(الكامل في الضعفاء)من طريق الدولابي ، والذهبي في مؤلفاته لا سيما ميزان الاعتدال ، والمغني في الضعفاء .وسار على منواله الإمام أبو زرعة الرازي في كتابه(أسامي الضعفاء) فلا يكاد يفوّت ترجمة ذكرها البخاري إلا أوردها ، وإن لم يصرح بنقله عن البخاري .

(٢) العوني:حاتم بن عارف:شرح موقظة الذهبي:(ص:٢٦٦).

(٣) البخاري:الضعفاء:(ص:٦٠-رقم:١١٤).،وممن قال فيهم هذا اللفظ راويان آخران، ينظر:(رقم:١٧٤، ١٨٣).

وعبر عن هذين النوعين في كتابه بلفظين:((يكتب حديثه))[1]،و ((يُحتمل))[2].

السبب الثالث: أن يكون الراوي ممن تلبس ببدعة[3].

فقد يذكر الإمام البخاري الراوي لاتهامه ببدعةٍ؛ فإيراده في الكتاب لا لرد حديثه بل للتحذير من بدعته ،وقَوَّي ذلك أن بعض من أوردهم في كتابه ممن تلبسوا ببدعة قد نص على توثيقهم ؛ فقال في ترجمة الصلّت بن بَهْرام : ((وكان يذكر بإرجاء ، سمع أبا وائل،صدوق في الحديث))[4]. وقال في ترجمة طلق بن حبيب:((وكان طلقٌ يرى الإرجاء ، وهو صدوق في الحديث)).[5]

ومذهب الإمام البخاري وغيره من الأئمة، الراوية عمن تلبسوا ببدعة (إذا كان حافظاً ضابطاً لحديثه) مما عُلِم من مناهج المصنفين في السنة [6].

السبب الرابع : أن يكون الراوي ممن ليس له إلا حديثٌ واحدٌ ونحوه ، ولا يصح .

فقد يكون الراوي موثَّقاً ، ولكنه مُقِلٌّ في الحديث ، فلم ترد عنه إلا رواية واحدة أو نحوها ، فيورد الإمام البخاري اسمه في الكتاب للتنبيه على ضعف رواية حديث جاءت عن طريقه، وبيان أن علة الإسناد جاءت من الرواة عنه .

فهنا يكون مقصوده الإمام البخاري نقد المرويِّ لا الراوي، ومن أوضح أمثلته في كتاب الضعفاء أن البخاري ترجم لهند ابن أبي هالة -رضي الله عنه- ،وقد تكاثرت النقول في إثبات صحبته للنبي ﷺ وإن كان ربيباً للنبي ﷺ[7]، ومع ذلك ترجم له في كتابه الضعفاء[8]،وغرضه أن يبين ضعف الحديث الذي جاء من طريقه في وصف النبي ﷺ[9].

ومثل ذلك قول الإمام ابن عدي في كتابه (الكامل في الضعفاء) عند إيراده لقول الإمام البخاري في زيد بن أبي أوفى (وهو معدود في الصحابة) : ((لم يتابع في حديثه)). قال: ((وكل من له صحبة ممن ذكرناه في هذا الكتاب،

---

(١) قالها في أصحاب التراجم التالية:(رقمها: ١، ١٨، ٢٢، ٣٠، ١٣١) .

(٢) قالها في أصحاب التراجم التالية:(١٣٣، ١٩٣، ٢٤١، ٣٨٦).

(٣) وعدد من أحصيتهم ممن هذا وصفه ٢٥ راوياً ، وغالبهم ممن تلبس ببدعة القدر ، ويليهم المرجئة .

(٤) البخاري:الضعفاء:(ص:٧٧-رقم : ١٨٣).

(٥) البخاري:الضعفاء:(ص:٧٥).وقوله:وهو صدوق في الحديث.سقطت من طبعة أبو العينين، وأثبتت من المخطوطة اليمنية .

(٦) قد تناول موضوع رواية البخاري في صحيحه عمن تلبس ببدعة عدد من الباحثين ، ومما وقفت عليه :كتاب منهج البخاري في الراوية عن المبتدعة في صحيحه،لكريمة السوداني،من مطبوعات مكتبة الرشد بالسعودية،وهناك عدد من الرسائل غير المطبوعة ،ومن الكتابات الجيدة ما كتبه الدكتور أبوبكر كافي عن الموضوع في كتابه المتميز: منهج الإمام البخاري في تصحيح الأحاديث وتعليلها من خلال الجامع الصحيح ، إصدار مكتبة ابن حزم -لبنان.

(٧) ينظر :أبو نعيم الأصبهاني : كتاب معرفة الصحابة (٢٧٥١/٥)،وابن قانع:معجم الصحابة :(١٩٥/٣)، وابن عبد البر :الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ص:٧٤٣) ، وابن الأثير : أسد الغابة في معرفة الصحابة :(٤١٧/٥).

(٨) البخاري:الضعفاء:(ص:١٣٨-رقم:٤١٢).

(٩) الحديث أخرجه الترمذي في (الشمائل المحمدية)،(ص:٣٨-رقم٨) ،والطبراني في(المعجم الكبير)،(٢٦/١٦)،والحاكم في (المستدرك)،(٣/ ٤١٧).والحديث لا يصح لعلتين:مدار إسناده على جميع بن عمرو، وهو ضعيف (تقريب التهذيب:رقم:٩٦٦)،وفي رجال إسناده راويان مجهولان.

فإنما تكلم البخاري في ذلك الإسناد الذي انتهى فيه إلى الصحابي أن ذلك الإسناد ليس بمحفوظ وفيه نظر، لا أنه يتكلم في الصحابة! فإن أصحاب رسول الله ﷺ -لحق صحبتهم وتقادم قدمهم في الإسلام- لكل واحد منهم في نفسه حق وحرمة للصحبة، فهم أجلُّ من أن يتكلم أحد فيهم))[1].

وفي هذا الصدد يقول الإمام الذهبي في ترجمة كهمس بن المنهال :((وله حديث منكر ، أدخله من أجله البخاري في كتاب الضعفاء ، وقال أبو حاتم : محلّه الصدق ..))[2] .

ونبه على هذا الاصطلاح للبخاري العلامة المعلمي،فقال- في دفاعه عن البخاري من تعقب الإمام أبي حاتم الرازي له في إدخاله لراو في الكتاب - قال: ((ذاك اصطلاح للبخاري ؛ إذا لم يكن للصحابي إلا حديث واحد،ولم يصح ، ذكره في الضعفاء ، على معنى :أن الحديث الذي يروى لا يصح ،وتابعه على ذلك ابن عدي))[3]

وقال في موضع آخر: ((والبخاري ربما يذكر في كتاب الضعفاء بعض الصحابة الذين رُوي عنهم شيء لم يصح، ومقصوده بذلك ضعف المَرْوي لا الصحابي))[4].

وفي هذا الصدد يقول الشيخ طارق عوض الله :((من عادة البخاري أنه ربما أدخل الراوي في (الضعفاء) لا لضعفه عنده، وإنما لبيان ضعف روايةٍ جاءت عنه ، وإنما ضعفها نشأ من الراوي عنه ، لا منه))[5].

المبحث الرابع

سبب رواية البخاري في صحيحه لبعض من أوردهم في ضعفائه

خلص الباحث من خلال الدراسة التطبيقية للرواة الذين أوردهم الإمام البخاري في كتابه الضعفاء، وروى لهم في صحيحه إلى ثلاثة أسباب رئيسة جعلت الإمام البخاري يخرِّج لهم في صحيحه ،وهي كالتالي:

السبب الأول :أنه لم يثبت عنده تضعيف الراوي ،تضعيفاً مطلقاً أو مقيداً .

فالتضعيف المطلق يُرد به حديث الراوي دائماً ، ولا يقبل حديثه حتى في الشواهد والمتابعات ، أمَّا التضعيف النسبي، فيرد به حديثه في أوقات،ويقبل في أخرى .

ويدخل فيما لم يثبت ضعفه عند البخاري ، نوعان من الرواة :

النوع الأول :من صرَّح بقبول حديثهم في كتاب الضعفاء .

قد ذكر الإمام البخاري في ترجمة بعض الرواة في كتابه (الضعفاء) ما يفيد قبول حديثه، ولو في باب الاعتبار. فليس ضعف حديثهم سببَ إدخالهم في (كتاب الضعفاء) ، بل أمر آخر مما ذكر سابقاً في أسباب إدخاله للرواة في كتابه .

---

(١) ابن عدي :الكامل في ضعفاء الرجال:(١٦٣/١).

(٢) الذهبي: ميزان الاعتدال:(٤١٠/٣).

(٢) في تعليقه على كتاب الجرح والتعديل لابن أبي حاتم (١١٦/٩-١١٧) هامش (٥).

(٤) المصدر السابق: (٢٢/٣) هامش (٢) .

(٥) طارق عوض الله : النقد البناء لحديث أسماء : (ص:٢٠٤).

ولا يستغرب من الإمام البخاري (وهو المجتهد الناقد) اختلاف رأيه في بعض الرواة عن قول نقّاد آخـــرين، فيروى في صحيحه عنهم ،خلافاً لمن لم يقبل حديثهم .

فليس من شرط البخاري في الصحيح أن يروي عمّن لم يُتكلم فيه ، فهذا مُتعذرٌ . يقول العلامة الزيلعي: ((ومجرد الكلام في الرجل لا يسقط حديثه، ولو اعتبرنا ذلك لذهب معظم السّنة؛ إذ لم يسلم من كلام الناس إلا من عـــصمه الله)) [1].

فالإمام البخاري ((احتج بجماعة سبق من غيره الجرح لهم))[2]، اجتهاداً منه في تحقق عدالة الراوي ، فـــلا ينـــازع البخاري في علمه بعلم ناقد آخر ، وفي هذا الصدد يقول الحافظ ابن حجر:((ينبغي لكل منصف أن يعلم أن تخـــريج صاحب الصحيح لأي راو كان ،مقتضٍ لعدالته عنده ،وصحة ضبطه وعدم غفلته ...وحينئذ إذا وجدنا لغيره في أحد منهم طعناً فذلك الطعن مقابل لتعديل هذا الإمام ،فلا يقبل إلا مبين السبب مفسراً بقادح يقـــدح في عدالـــة هـــذا الراوي، وفي ضبطه مطلقاً، أو في ضبطه لخبر بعينه ؛لأن الأسباب الحاملة للأئمة على الجرح متفاوتة منها ما يقـــدح، ومنها ما لا يقدح))[3].

وعبارات الإمام البخاري الدالة على قبول مرويات من ترجم لهم في كتابه ثلاثة ،وهي حسب قولها ،كالتالي:

- ((صدوق في الحديث))، وقالها في :ذر بن عبد الله، والصلت بن بهرام ، وطلق بن حبيب[4].
- ((يُحتمل))، وقالها في:سعيد بن بشير،وعبد الله بن أبي لبيد،وعبد الوهاب بن عطاء ، ومنكدر بـــن محمد[5].
- ((يكتب حديثه))، وقالها في: إسماعيل بن إبراهيم بن مجمّع،وإسماعيل بن عبد الملك،وإسحاق بـــن يحيى، وأشعث السمّان،وزافر بن سليمان[6].

النوع الثاني: تفريقه بين من أخرج له في الصحيح ،ومن أورده في الضعفاء.

قد تشتبه أسماء الرواة ،فيتفق الرجلان فأكثر في الاسم واسم الأب والجد . وقد يذكر الرجل بأوصاف متعـــددة وهم في الحقيقة واحد.

لذلك اعتنى المحدثون بهذا الباب فوضعوا لبيانه فنين معروفين : فن (المتفق والمفترق) لما اتفَقَ فيهِ اثنان وأكثر في اسم واحد، وألف في ذلك الخطيب البغدادي كتابه(المتفق والمفترق)،وفن(من يذكر بأوصاف متعددة) لمن يذكر بـــاسمين

(١) الزيلعي : نصب الراية:(١/٣٤١).

(٢) ابن الصلاح: عثمان بن عبد الرحمن:معرفة أنواع علوم الحديث:(ص:١٠٧).

(٣) ابن حجر:هدي الساري:(ص:٤٠٣).

(٤) البخاري: الضعفاء:(أرقام تراجمهم:١١٥، ١٧٤، ١٨٣).

(٥) المصدر السابق:(أرقام تراجمهم:١٣٣، ١٩٣، ٢٤١، ٣٨٦).

(٦) المصدر السابق:(أرقام تراجمهم:١، ١٨، ٢٢، ٣٠، ١٣١).

فأكثر وهو واحد، وألف فيه الخطيب كتابه(موضّح أوهام الجمع والتفريق)[1].

وتظهر فائدة هذه العلوم عند اختلاف النقاد في مراتب التعديل والتجريح لهؤلاء الرجال، بين القبول والرد ، فعلى أيهم يقع اسم القبول؟

وأحياناً يكون مدار اختلاف النقّاد في الحكم على الحديث هو الاختلاف في تعيين الراوي.

وهذا ما وقع هُنا ؛ فقد أخرج الإمام البخاري في صحيحه لكل من :

- زهير بن محمد التميمي.
- وعمران بن مسلم .

فأورد في (كتاب الضعفاء)من سُمي بهذا الاسم[2].

وقد بينت في دراسة ترجمتهما في القسم التطبيقي أن الإمام البخاري يفرِّق بين من أخرج حديثه في صحيحه ، ومن أورده في (كتاب الضعفاء) . فلا يتجه نقد للإمام البخاري في إدخاله للراوي في (كتاب الضعفاء).

ومما أثبتته الدراسة أيضاً أنه على فرض عدم رجحان تفريق البخاري بين الاسمين، فلا يتوجه له نقد ؛ إما لأن حديثه المروي في الصحيح مما توبع عليه، أو كون البخاري روى عنه ما صح من حديثه على سبيل الانتقاء من مروياته.

السبب الثاني : أنه اعتمد في إخراج حديثهم على منهج الانتقاء من مروياتهم .

ويقوم منهج الانتقاء عند المحدثين على أساس الانتقاء من مرويات الراوي سواء الثقة أو الضعيف، فينتقون من أحاديثهم ما دلت القرائن على صحته ، وهذا من عدلهم وإنصافهم ودقة تمييزهم للمرويات ؛ فالراوي الثقة قد يعرض له ما يجعله يخطئ في الحديث سواء أثناء التحمّل أو الأداء ، ولو كان احتمال الخطإ عنده قليلاً .وكذا الراوي الضعيف،وخاصة مَنْ لم يكن شديد الضعف ، فهناك من الأحاديث ما يرويها على الصواب ! فلاحتمال الخطإ من الثقة ، والصواب من الضعيف قام منهج الانتقاء من الراويات .

وفي هذا الصدد يقول الإمام ابن القيم في دفاعه عن الإمام مسلم (وينطبق على البخاري):((ولا عَيْب على مسلمٍ في إخراج حديثه (حديث مطر الوراق) ؛ لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه ،كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه .

فَغَلِطَ في هذا المقام من استدرك عليه عدم إخراج جميع حديث الثقة، ومن ضعّف جميع حديث سيىء الحفظ .

فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله ، والثانية طريقة أبي محمد بن حزم وأشكاله .

وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن . والله المستعان))[3].

---

(١) ينظر : مقدمة العلاّمة المعلمي لكتاب:موضح أوهام الجمع والتفريق،للخطيب البغدادي:(١/١-٤).

(٢) البخاري: الضعفاء:(ص:٦٥-رقم:١٢٩)،و(ص:١٠٤-رقم:٢٨٣).

(٣) ابن القيم : محمد بن أبي بكر:زاد المعاد في هدي خير العباد ﷺ :(١/٣٦٤).

ويقول العلاّمة عبد الرحمن المعلمي : ((إن الشيخين يخرجان لمن فيهم كلام في مواضع معروفة.

أحدها : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام لا يضره في روايته البتة، كما أخرج البخاري لعكرمة.

الثاني : أن يؤدي اجتهادهما إلى أن ذلك الكلام إنما يقتضي أنه لا يصلح للاحتجاج به وحده، ويريان أنه يصلح لأن يحتج به مقروناً أو حيث تابعه غيره ونحو ذلك.

ثالثها : أن يريا أن الضعف الذي في الرجل خاص بروايته عن فلان من شيوخه، أو برواية فلان عنه، أو بما سمع منه من غير كتابه، أو بما سمع منه بعد اختلاطه، أو بما جاء عنه عنعنة وهو مدلس ولم يأت عنه من وجه آخر ما يدفع ريبة التدليس.

فيخرجان للرجل حيث يصلح، ولا يخرجان له حيث لا يصلح))[1].

ومن أنواع الانتقاء من مرويات الراوي مما وقفت عليه في الرواة الذين أوردهم البخاري في كتابه الضعفاء وأخرج لهم في صحيحه ثلاثة أنواع :

النوع الأول: روايته عمّن اختلَط ، ما حدَّث به قبل الاختلاط .

فمن انتقاء الإمام البخاري من حديث المُتكلم فيهم ، انتقاؤه لصحيح حديث الراوي المختلِط .

وقد قَسَّم العلماءُ الرواة الآخذين عن المختلِطين إلى أقسام:

القسم الأول: من عُلم أنه روى عنه قبل الاختلاط .

القسم الثاني: من عُلم أنه روى عنه بعد الاختلاط.

القسم الثالث: من لم يميز حديثه، هل أخذ عنه قبل الاختلاط أم بعده ؟

والأصل في حديث المختلِط(الثقة)أن يُرد ما حدث به بعد الاختلاط ، ويقبل ما حدّث به قبل الاختلاط.

ويعد الراوي المختلِط ممن ضعفه ضعفاً نسبياً ، باعتبار قبول حديثه في وقت وردّه في وقت .

فإذا وجدنا في صحيح البخاري حديث بعض المختلطين ، فيُعلم أن البخاري انتقى من حديثهم ما رواه تلامذة المختلِط قبل الاختلاط . هذا في غالب الأحوال ، وستأتي حالة أخرى يحدِّث فيها البخاري عن بعض تلامذة المختلط ممن سمعوا منه بعد الاختلاط ، في الأحاديث التي وافقهم الثقات على روايتها .

قال الحافظ ابن حجر في ذلك:((.. وكذا لم يخرِّجا من حديث المختلِطين عمن سمع منهم بعد الاختلاط ،إلا ما تحققا أنه من صحيح حديثهم قبل الاختلاط))[2]

وعدَّ الحافظ ابن رجب رواية المختلِط من قبيل : من ضُعِّف حديثه في بعض الأوقات دون بعض[3].

– ومثالها في القسم التطبيقي من البحث : ترجمة سعيد بن أبي عروبة .

---

(١) المعلمي : التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل: (ص:٦٩٢).

(٢) ابن حجر : النكت على كتاب ابن الصلاح:(٣١٥/١).

(٣) ابن رجب: شرح علل الترمذي:(٥٥٢/٢).

النوع الثاني : من روى عنه في غير الجهة التي ضُعِّف فيها .

ومن انتقاء البخاري من حديث المُتكلم فيهم ، انتقاؤه من حديثهم ما عَلِم صحةَ ضبطِ راويهِ حالَ تحمّله ؛ فقد يعرض للراوي الثقة ما يجعل النقّاد يردُّون حديثه، ولخصها الحافظ ابن رجب بقوله: ((ذكر قوم من الثقات ..قد ضُعِّف حديثهم إما في بعض الأوقات ، أو بعض الأماكن، أو عن بعض الشيوخ))[1].وهذا من إنصاف المحدثين ودقة فهمهم في أخذ أحاديث الرواة .

- مثالها : رواية البخاري عن زهير بن محمد (على القول بعدم تفريق البخاري بين من أدخله في الضعفاء ومن أخرج له في الصحيح) ، فالقدح الموجه له قاصرٌ على روايته عن الشاميين ، وحديثه في البخاري من رواية العراقيين عنه ،وهي مستقيمة .

وقد عدّه الحافظ ابن رجب ممن حدّث عنه أهل مصرٍ أو إقليم فحفظوا حديثه ، وحدّث عنه غيرهم فلم يقيموا حديثه[2].

- ومثالها كذلك عمران بن مسلم المنقري (على القول بعدم تفريق البخاري بين من أدخله في الضعفاء ومن أخرج له في الصحيح) ، فهو ممن يُضعف حديثه في بعض الأمكنة دون البعض؛ فما رواه عنه أهل بلده من البصريين فيُقْبل ، وما رواه عنه الغرباء فيُرد . وحديثه في البخاري مما رواه عنه أهل بلده[3] .

النوع الثالث: من روى عنه ما وافقه عليه الثقات .

ومن انتقاء البخاري من حديث المُتكلم فيهم ، أخذه من حديث الرواة الضعفاء ما وافقهم الثقات على روايته، مما يدل على حفظهم لهذا الحديث .

قال الحافظ ابن حجر –في ترجمة إسماعيل بن أبي أويس–:((وأما الشيخان ، فلا يظن بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيح من حديثه الذي شاركه فيه الثقات))[4].

على أن للمحدثين منهجاً دقيقاً في قبول الحديث لموافقته لحديث الثقات.

ففي بعض الأوقات يقبلُ الناقدُ حديث الراوي إذا وافق الثقات ، وفي بعض الأحيان يَرده . ومن أمثلة القبول قول الإمام ابن حبان، في ترجمة عيسى بن طهمان: ((لا يجوز الاحتجاج بخبره ، وإن اعتُبِر بما وافق الثقات من حديثه فلا ضير))[5]. ومن أمثلة عدم قبول موافقة الثقات، قول الإمام ابن حبان في ترجمة محمد بن ميمون الزعفراني: ((منكر الحديث جداً، لا يجوز الاحتجاج به إذا وافق الثقات بالأشياء المستقيمة، فكيف إذا انفرد بأوابد ؟!))[6].

---

(١) المصدر السابق .

(٢) ابن رجب: شرح علل الترمذي:(٦١٤/٢) ، وتراجع ترجمته في القسم التطبيقي .

(٣) تراجع ترجمته في القسم التطبيقي .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب:(٢٨٢/١).

(٥) ابن حبان :كتاب المجروحين:(٩٨/٢).

(٦) المصدر السابق:(٢٩٣/٢). وينظر مثال آخر:(٤٥٦/٢).

ويفهم من كلام العلامة المعلمي في كتابه(التنكيل) ، ما يمكن أن يُعد شرطٌ لقبول ما وافق عليه الثقات:

أولاً : أن يكون الراوي ثقة ثبتاً ، فيُعرف صحيح حديثه بتحديثه .

ثانياً :أو يكون (على الأقل) صدوقاً في الحديث . فالكذاب يمكن أن يسرق حديث الثقات .

فلا يقبل حديث كثير الغلط ، الذي لا يؤمن غلطه فيما وافق عليه الثقات ، وقريب منه من يقبل التلقين ؛ فإنه قد يُلقَّن الراوي من أحاديث شيوخه ما حدثوا به، ولكنه لم يسمعه منهم،وكذا من يحدِّث على التوهم ؛ فإنه قد يسمع من أقرانه عن شيوخه ، ثم يتوهم أنه سمعها من شيوخه ،فيرويها عنهم[1].

- ومثالها :

- رواية محمد بن عبد الله بن المثنى عن سعيد بن أبي عروبة .

- ورواية عبد الوارث بن سعيد عن ابن أبي عروبة[2] .

النوع الرابع : من روى عنه مقروناً[3] .

ومن انتقاء البخاري من حديث المُتكلم فيه ، أن يروى عنه مقروناً بغيره ، جبراً لقصور الراوية، وللتدليل على حفظ الراوي المتكلم فيه لهذا الحديث بمتابعة غيره على روايته.

وقد أوصل الدكتور محمد الطوالبة–حفظه الله– أسباب قَرْن الإمام البخاري في الإسناد لراويين أو أكثر إلى سبعة عشر سبباً[4].

وأمثلتها:

-عبد الملك بن أعين .

-وعطاء بن السائب.

-وكهمس بن منهال، وسهل بن يوسف، وابن أبي عدي في روايتهم عن سعيد بن أبي عروبة [5].

السبب الثالث: أن يروي عنهم في الشواهد والمتابعات لا الأصول .

فالإمام البخاري قد يروي عن الرجل في المتابعات ما لا يرويه فيما انفرد به ، وهذا معروف منه في عدة رجال، يفرِّق بين من يروي عنهم ما هو معروف من رواية غيره، وبين من يعتمد عليه فيما ينفرد به .ولهذا يمتنع بعض العلماء أن يقولوا في مثل ذلك ، على شرط البخاري[6].

---

(١) المعلمي : التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:(١/١٢٣-١٢٤).

(٢) تنظر الدراسة التطبيقية لترجمتهما .

(٣) من التعريفات الجيدة للراوي المقرون ، ما عرفه به الدكتور: محمد الطوالبة،بقوله:((جمع الراوي بين راويين أو أكثر في روايتهم عن شيخ واحد في أي طبقة من طبقات الرواة)) .في بحثه:(من أخرج لهم البخاري مقرونين).مجلة المنارة (الأردن–المجلد ٧،العدد ٢،عام:٢٠٠١)،(ص:٣٦٧).

(٤) الطوالبة:محمد : من أخرج لهم البخاري مقرونين:(ص:٣٧٢-٢٧٤).

(٥) تنظر الدراسة التطبيقية لترجمتهما .

(٦) ابن عبد الهادي:الصارم المنكي في الرد على السبكي:(ص:٢٥٧).

وفي ذلك يقول الحافظ ابن رجب: ((اعلم أنه قد يخرَّج في (الصحيح) لبعض من تكلم فيه ، إما متابعة واستشهاداً،وذلك معلوم.

وقد يخرِّج من حديث بعضهم ما هو معروف عن شيوخه من طرق أخرى، ولكن لم يكن وقع لصاحب الصحيح ذلك الحديث إلا من طريقه ، إما مطلقاً أو بعلو))[(١)].

ويقول الحافظ ابن الصلاح :((ثم اعلم أنه قد يدخل في باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده، بل يكون معدوداً في الضعفاء.

وفي كتابي البخاري ومسلم جماعة من الضعفاء ،ذكروهم في المتابعات والشواهد .

وليس كل ضعيف يصلح لذلك ،ولهذا يقول الدارقطني وغيره في الضعفاء: فلان يُعْتبر به ،وفلان لا يُعْتبر به))[(٢)].

وأمثلتها:

- الربيع بن صبيح .
- والنعمان بن راشد .
- وعباد بن راشد.
- وعبد العزيز بن أبي رواد .
- ورواية كهمس،وابن أبي عدي،ووهيب بن خالد في روايتهم عن سعيد بن أبي عروبة [(٣)].

---

(١) ابن رجب: شرح علل الترمذي:(٢/٧٠٨- ٧١٠).

(٢) ابن الصلاح:معرفة أنواع علوم الحديث:(ص:٧٩).

(٣) تنظر الدراسة التطبيقية لترجمتهما .

الفصل الثاني
الرواة الذين أوردهم في كتابه الضعفاء ودراسة مروياتهم في صحيحه
(مرتبة أسماؤهم على حروف المعجم)

الراوي الأول:إبراهيم بن إسماعيل بن مُجَمِّعٍ الأنصاري.

– مروياته في البخاري :

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّد ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّه سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ عَلَى الْمِنْبَرِ يَقُولُ :((**اقْتُلُوا الْحَيَّاتِ وَاقْتُلُوا ذَا الطُّفْيَتَيْنِ وَالْأَبْتَرَ فَإِنَّهُمَا يَطْمِسَانِ الْبَصَرَ وَيَسْتَسْقِطَانِ الْحَبَلَ**)) . قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : فَبَيْنَا أَنَا أُطَارِدُ حَيَّةً لِأَقْتُلَهَا فَنَادَانِي أَبُو لُبَابَةَ :لَا تَقْتُلْهَا، فَقُلْتُ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَ بِقَتْلِ الْحَيَّاتِ، قَالَ : إِنَّهُ نَهَى بَعْدَ ذَلِكَ عَنْ ذَوَاتِ الْبُيُوتِ وَهِيَ الْعَوَامِرُ . ثم قال: وَقَالَ : عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ فَرَآنِي أَبُو لُبَابَةَ أَوْ زَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ، وَتَابَعَهُ يُونُسُ ،وَابْنُ عُيَيْنَةَ ،وَإِسْحَاقُ الْكَلْبِيُّ، وَالزُّبَيْدِيُّ ، وَقَالَ صَالِحٌ وَابْنُ أَبِي حَفْصَةَ وَابْنُ مُجَمِّعٍ :عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَآنِي أَبُو لُبَابَةَ وَزَيْدُ بْنُ الْخَطَّابِ[1].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى بن معين:((ضعيف)) [2].وقال مرة: ((ليس حديثه بشيء)) [3]، قال البخاري:((يروي عنه،وهو كثير الوهم. يروي عن الزهري وعمرو بن دينار، يكتب حديثه))[4]، وقال أبو حاتم: ((يكتب حديثه ،ولا يحتج به .وهو قريب من ابن أبي حبيبة ،كثير الوهم ليس بالقوي)) [5] ،وقال النسائي: ((ضعيف)) [6] ، قال ابن عدي:((مع ضعفه يكتب حديثه))[7] ، وقال ابن حبان : ((كان يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل)) [8] ،قال المزي :((استشهد به البخاري))[9]،قال الذهبي :((ضعفوه))[10]،وقال:((استشهد به في صحيحه)) [11]، قال ابن حجر:((ضعيف)) ورمز له

---

(١) البخاري : الجامع الصحيح :(رقم:٣٢٩٩).

(٢)ابن معين: التاريخ (رواية الدوري):(٨٤/٤).و ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٨٤/٢).

(٣) ابن حبان :كتاب المجروحين:(١٠٣/١) .

(٤) البخاري :الضعفاء:(ص:٢١). .

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٨٤/٢) .

(٦) ابن عدي: الكامل:(٣٨/٤).

(٧) ابن عدي: الكامل:(٤١/٤).

(٨) ابن حبان :كتاب المجروحين:(١٠٣/١) .

(٩) المزي : تهذيب الكمال :(٤٩/٢) .

(١٠) الذهبي : الكاشف :(٢٠٨/١).

(١١) الذهبي : ميزان الاعتدال :(٦٠/١).

بإخراج البخاري له تعليقاً [1].

– **التعليق :**

١– يظهر من ترجمة الراوي أنه ضعيف كثير الوهم ،ومع ذلك يكتب حديثه على الاعتبار، كما قال أبو حاتم وابن عدي .

٢–لم يرو عنه البخاري في صحيحه إلا في موضع واحد ، يدخل في باب المتابعات لا الأصول . وكما عُلِم أنه لا يشترط في رواة المتابعات والشواهد من حيث القوة والضبط، ما يشترط في رواة الأصول ، وهذا من بابه.

٣– لا يبعد أن يقال : إن الإمام البخاري عندما ساق متابعة إبراهيم بن مجمّع أراد أن يبين ضعفها[2]،وعدم رجحانها، وذلك بتأخيرها وجهاً ثالثاً بعد إيراده وجهين آخرين في رواية الحديث . ويوضحه ،أنه قد جاءت الراويات على ثلاثة أوجه مختلفة في تعيين القائل لابن عمر بنهي النبي ﷺ عن قتل الحيّات التي في البيوت ،وهي:

الوجه الأول : أن القائل هو : أبو لبابة ، والثاني: أنه على الشك؛إما أبو لبابة أو زيد بن الخطاب، والثالث: على الجمع بين أبي لبابة ،وزيد بن الخطاب .

وأصل الاختلاف وقع على الزهري (مدار إسناد الحديث) ؛

– فرواه عنه : معمر من طريق هشام بن يوسف به ، وجعله من حديث أبي لبابة وحده .وهي الراوية التي صدر بها البخاري الباب ، وساق الراويتين التاليتين في المتابعات .

– ورواه عنه : يونس بن يزيد،وابن عيينة ، وإسحاق الكلبي ، والزبيدي ، ومعمر من وجه آخر من طريق عبدالرزاق به ؛ على الشك .

– ورواه عنه : صالح بن كيسان ، ومحمد بن أبي حفصة ، وجعفر بن برقان ، وإبراهيم بن مجمّع ؛ بالجمع[3].

واستظهر الحافظ ابن حجر أن ترتيب البخاري لهذه الراويات والأوجه ،وتصديره لرواية هشام بن يوسف في الباب، يدل على تقديمه لهذه الراوية عن الراويتين الأخرين . يقول الحافظ :((وسيأتي في الباب الّذي يليه من وجه آخر أنّ الّذي رأى ابن عمر هو أبو لبابة بغير شكّ[4]، وهو يرجّح ما جنح إليه البخاريّ من تقديمه لرواية هشام بن يوسف عن معمر المقتصرة على ذكر أبي لبابة))[5].

وصنيع الإمام البخاري –رحمه الله– في هذا الترجيح إنما هو بمرجِّح خارجي عن روايات الحديث ، وهو :أن الحديث ورد عن ابن عمر من طريق أخرى(غير طريق الزهري) تدل على أن الذي رأى ابن عمر وأخبره بنهي النبي ﷺ إنما هو أبو لبابة رضي الله عنه ، وفي هذا ترجيح من الإمام البخاري بقرينة وجود أصل للرواية[6].

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٢٤٢–رقم:١٨٩٥)

(٢) ذكر ابن السكن أن في رواية إبراهيم بن مجمِّع عن الزهري مقالاً .فتح الباري لابن حجر:(٤٠٢/٦)

(٢) ينظر في تخريج هذه الراويات :لابن حجر : فتح الباري:(٤٠٢/٦) و تغليق التعليق : (٥١٤/٣–٥١٨).

(٣) أخرجها البخاري:(رقم:٣٣١١).

(٤) ابن حجر : فتح الباري :(٤٠٢/٦).

(٦) ينظر في الكلام على هذه القرينة:الزرقي،عادل:قواعد العلل وقرائن الترجيح:(ص:١٠٤–١٠٥).

وقد ترك الإمام البخاري بذلك الترجيح بقرينة العدد(في الراوية الثانية والثالثة)،وبقرينة الاختصاص[1] (في الراوية الثانية)،فالراوية الثانية جمعت عدداً من الطبقة الأولى من أصحاب الزهري، والتي وصـفها الحـافظ ابـن رجـب بقوله:((جمعت بين الحفظ ، والإتقان ، وطول الصحبة ، والعلم بحديثه ، والضبط له .وهم:معمر والزبيدي وابن عيينة ويونس بن يزيد)) [2].

٣–سبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء ، كثرةُ أوهامه .

الراوي الثاني: أيوب بن عائذ

– مروياته في البخاري :

حدثني عباس بن الوليد هو النرسي ، حدثنا: عبد الواحد ، عن أيوب بن عائذ ، حدثنا: قيس بن مـسلم ،قـال :سمعت طارق بن شهاب يقول: حدثني أبو موسى الأشعري ﷺ قال: بعثني رسول الله ﷺ إلى أرض قومي (وذكـر الحديث)[3].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال ابن المبارك:((كان صاحب عبادة ، ولكنه كان مرجئاً))[4]،وقال يحيى بن معين:((ثقة))[5]، قـال البخـاري: ((كان يرى الإرجاء وهو صدوق)) [6]، وقال العجلي:((ثقـة)) [7].وذكـره أبـو زرعـة في (كتـاب أسـامي الضعفاء)[8]،وقال أبو حاتم: ((ثقة ،صالح الحديث ، صدوق)) [9]،وقال النسائي:((ثقة)) [10]، وقال ابن حبـان:((كان مرجئاً يخطئ)) [11]، قال الذهبي:((ثقة)) [12] ،وقال أيضاً :((والعجب من البخاري يغمزه وقد احتج به ، لكن له عنده حديث)) [13] ،قال ابن حجر:((ثقة ، رمي بالإرجاء)) [14]،وقال في موضع آخر : ((ليس له في البخاري سوى

---

(١) ينظر في الكلام على هاتين القرينتين:المصدر السابق:(ص:٥٥، ٧٠-٧٣).

(٢) ابن رجب: شرح علل الترمذي:(٢/٤٧٨-٤٨٦).

(٣) البخاري : الجامع الصحيح ، (٤/١٥٧٩- رقم:٤٠٨٩) .

(٤) مغلطاي : إكمال تهذيب الكمال ، تحقيق : عادل بن محمد ، وأسامة بن إبراهيم (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر – مصر – القاهرة ، ط: الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م) (٢/٣٣٦) .

(٥) ابن معين : التاريخ (رواية الدوري): (٣/٤٨٣) .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير: (١/٤٢٠) ، والضعفاء ، له (ص:٢٧) .

(٧) العجلي: أحمد بن عبد الله بن صالح: معرفة الثقات،بترتيب الهيثمي وابن السبكي (مكتبة الدار – المدينة المنورة،ط: الأولى،عام(١٤٠٥هـ) (١/٢٤١) .

(٨) مطبوع ضمن كتاب: سؤالات البرذعي ، تحقيق :محمد بن علي الأزهري (الفاروق الحديثة للطباعة والنشر–مصر، ط: الأولى ، عام ١٤٣٠هـ – ٢٠٠٩) ، (ص: ٣٠٨) .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل (٢/٢٥٢) .

(١٠) المزي : تهذيب الكمال (٣/٤٧٨) .

(١١) ابن حبان : الثقات (٦/٥٩) .

(١٢) الذهبي : الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة ، تحقيق : محمد عوامة ، وأحمد محمد الخطيب (شركة دار القبلة – مؤسسة علوم القرآن – السعودية –جدة ، ط: الأولى، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م) (١/٢٦١) .

(١٣) الذهبي : ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي وآخرين (الرسالة العالمية – سوريا - دمشق، ط: الأولى،١٤٣٠هـ -٢٠٠٩م) (١/٢٧٥) .

(١٤) ابن حجر : تقريب التهذيب : (ص:١٥٧–رقم:٦١٦) .

هذا الموضع ، وقد أورده من طريق شعبة وسفيان ،عن قيس بن مسلم شيخ أيوب بن عائذ)) [1] .

– التعليق :

١– يظهر من ترجمة الراوي أن غالب العلماء على توثيقه ، ومن طعن فيه فمن أجل الإرجاء ، ، وسبق مـــذهب البخاري وغيره من أهل الحديث من احتمالهم لحديث المرجئة وغيرهم ممن وصف ببدعة إذا كان ضابطاً لحديثه.فبمثل هذه التهمة لا يرد بها حديث الراوي [2].

وكون الراوي يخطئ فلا يرد بذلك حديثه ، بل ينظر : هل هذا الحديث مما أخطأ فيه ؟ وذلك بمقارنـــة حديثـــه بأحاديث الثقات، والنظر فيمن تابعه في رواية هذا الحديث.

٢–وعلى فرض ضعفه فلم ينفرد برواية الحديث ، فقد أخرج البخاري في (صحيحه) متابعتين لأيوب بن عائـــذ في روايته عن شيخه قيس بن مسلم لهذا الحديث :أولها من الإمام سفيان بن سعيد الثوري ، والثانية من الإمـــام شعبة بن الحجاج[3].كلاهما عن قيس بن مسلم به .فحديثه مما وافقه عليه الثقات في روايته ، فأُمن خطأه.

٣–وسبب ذكر البخاري له في كتاب الضعفاء من أجل بدعته .

الراوي الثالث:حريث بن أبي مطر

– مروياته في البخاري :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ،حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،حَدَّثَنَا مُطَرِّفٌ ،عَنْ عَامِرٍ ،عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَـــالَ : ضَحَّى خَالٌ لِي يُقَالُ لَهُ: أَبُو بُرْدَةَ قَبْلَ الصَّلَاةِ ،فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: ((**شَاتُكَ شَاةُ لَحْمٍ**)) (وذكـــر الحـــديث). ثم قال:– تَابَعَهُ عُبَيْدَةُ ،عَنْ الشَّعْبِيِّ وَإِبْرَاهِيمَ .

– وَتَابَعَهُ وَكِيعٌ ،عَنْ حُرَيْثٍ ،عَنْ الشَّعْبِيِّ .

– وَقَالَ عَاصِمٌ ،وَدَاوُدُ، عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي عَنَاقُ لَبَنٍ .

– وَقَالَ زُبَيْدٌ ،وَفِرَاسٌ ،عَنِ الشَّعْبِيِّ: عِنْدِي جَذَعَةٌ .

– وَقَالَ أَبُو الْأَحْوَصِ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ :عَنَاقٌ جَذَعَةٌ .– وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ: عَنَاقٌ جَذَعٌ عَنَاقُ لَبَنٍ [4].

– أقوال النقّاد في الراوي :

وقال ابن معين:((لا شئ)) [5]،قال البخاري:((فيه نظر)) [6]،وقال الفلاّس: ((ضعيف الحديث،روى حديثين منكرين

---

(١) ابن حجر : فتح الباري : (٨/٦٤) .

(٢) ينظر رسالة :السوداني،كريمة: منهج البخاري في الراوية عن المبتدعة من خلال الجمع الصحيح (مكتبة الرشد،السعودية–الرياض،ط:الأولى:١٤٢٥هـ–٢٠٠٤م).

(٣) أخرجه البخاري:(رقم:١٤٥٧)، ومسلم:(رقم:٢١٤٣، ٢١٤٤).

(٤) البخاري: الجامع الصحيح : (رقم ٥٥٥٦) .

(٥) ابن حجر: تهذيب التهذيب : (٢ / ٢٠٦) .

(٦) البخاري : التاريخ الكبير : (٢/ ٧١) .

))[1]،وقال أبو حاتم:((ضعيف الحديث))[2] ،وقال النسائي:((متروك الحديث))[3] ، وقال ابن حبان :((كان ممن يخطئ ،و لم يغلب خطؤه على صوابه فيخرجه عن حد العدالة ولكنه إذا انفرد بالشئ لا يحتج بـــه))[4]، وقال المزي:((استشهد به البخاري في الأضاحي))[5]، وقال الذهبي: ((متروك))[6]، وقال ابن حجر: ((ضعيف))[7]. وقال عند شرحه لحديثه: ((وما له في البخاريّ سوى هذا الموضع))[8]،وقال: ((ضعيف، استشهد به البخاري في موضع تعليقاً))[9].

– التعليق :

١– اتفق النقاد في جرح الراوي ، لكن هؤلاء المجرحين اختلفوا في تحديد المرتبة التي يستحقها ، فمنهم من طـــرح حديثه وتركه ، ومنهم من جعله من الضعفاء المعتبر بهم.ولكل فريق وجهة نظر معتبرة ، فالأولون نظـــروا إلى عِـــزّة حديثه إلى جانب قلة مناكير حديثه، حيث كان حريث قليل الحديث.كما قال ابن عدي[10]. وأما الآخرون فـــإنهم جعلوا حديثه يصلح في باب الاعتبار والشواهد والمتابعات،لأنه لم يُنْكر عليه إلا حديثان ، أحدهما متنه صـــحيح رواه البخاري[11].

٢– لم يرو عنه البخاري في صحيحه إلا متابعة واحدة ، تابع فيها وكيع بن الجراح عبيدة بن معتـــب الـــضبي في روايته عن الشعبي عن وكيع عن حريث بن أبي مطر[12].وقد وصل هذه المتابعة أبو الشيخ في (كتاب الأضاحي)[13].

٣– وسبب إيراده له في كتاب الضعفاء ، ضعفه عنده . وإن كان هذا الضعف لم يمنعه أن يقبل من حديثـــه مـــا وافقه عليه الثقات ، كما في حديث البخاري .

الراوي الرابع: ذر بن عبد الله الهمداني

– مروياته في البخاري :

حَدَّثَنَا آدَمُ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ ،عَنْ ذَرٍّ ،عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بنِ أَبْزَى ،عَنْ أَبِيهِ قَالَ: جَـــاءَ

---

(١) المزي : تهذيب الكمال:(٥/٥٦٤).

(٢) ابن أبي حاتم : الجرح : (٣/٢٦٤).

(٣) النسائي : كتاب الضعفاء والمتروكين : (١ | ١٦٥) .

(٤) ابن حبان:كتاب المجروحين: (١ / ٣١٨) واثبت فيها (ثم يغلب)، والتصويب من طبعة محمود زيدان: (١/٢٦٠).

(٥) المزي : تهذيب الكمال:(٥/٥٦٥).

(٦) الذهبي: المغني في الضعفاء ،تحقيق:نور الدين عتر(د.ت،د.ن):(١ /١٥٤).

(٧) ابن حجر: تقريب التهذيب: (١ / ١٩٦) .

(٨) ابن حجر: فتح الباري: (١٠ / ١٩) .

(٩) ابن حجر : إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة :(١٧/٥٣٢).

(١٠) ينظر: ابن عدي: الكامل في الضعفاء:(٢/٤٧٥).

(١١) ينظر : قاسم سعد : منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل:(٣/١٤٢٩-١٤٣٠).

(١٢) العيني:عمدة القاري:(٢١/٢٢٧)،والقسطلاني:إرشاد الساري:(٨/٣٠٣).

(١٣) ابن حجر: فتح الباري : (١٠ / ١٩)، وتغليق التعليق:(٥/٨-٩) ، وينظر فيه وصل جميع المتابعات المشار إليها في الحديث.

رَجُلٌ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (وذكر حديثه مع عمار في التيمم) [1].

– **أقوال النقّاد في الراوي** :وقال ابن معين: ((ثقة))[2]، قال البخاري: ((صدوق في الحديث))[3]، وقال أحمد ابن حنبل: ((ما بحديثه بأس))[4]، وقال أبو داود: ((كان مرجئاً))[5]،وقال أبو حاتم:((صدوق)) [6].وقال: ((كان يرى الإرجاء))[7]، وقال الترمذي: ((ثقة))[8]، وقال النسائي: ((ثقة))[9]،وقال الذهبي : ((تابعي ثقة)) [10]. وقال أيضاً: ((موثق))[11]،وقال الحافظ ابن حجر: ((ثقة عابد رمي بالإرجاء))[12]. وقال :((أحد الثقات الأثبات...روى له الجماعة))[13].

– **التعليق** :

١- يظهر من خلال سياق أقوال النقّاد في المترجم أنه ثقة ، وإنما عِيب عليه بدعة الإرجاء ، بل البخاري صرّح بتوثيقه، وقد تقدم موقف البخاري ممن وصف ببدعة.

٢- روى له في البخاري في الأصول حديثاً واحداً [14].

٣- أما إيراده في كتابه الضعفاء فمن أجل بدعته.

الراوي الخامس: الرَّبيع بن صَبيح .

– **حديثه في البخاري** :

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ،حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ بْنِ فَارِسٍ ،أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ ،عَنِ الْحَسَنِ ،عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :(وذكر الحديث).

ثم قال: تَابَعَهُ:أَشْهَلُ بْنُ حَاتِمٍ .عَنِ ابْنِ عَوْنٍ .

وَتَابَعَهُ: يُونُسُ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَسِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ، وَحُمَيْدٌ ،وقَتَادَةُ ،ومَنْصُورٌ ، وهِشَامٌ، وَالرَّبِيعُ [15].

– **أقوال النقّاد في الراوي** :

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم: ٣٣٨) .

(٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: (٣ / ٤٥٣) .

(٣) البخاري: الضعفاء: (ص ٦٠) ، والتاريخ الكبير: (٣ / ٢٦٧) وليس فيه : وهو صدوق في الحديث .

(٤) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: (٣ / ٤٥٣) .

(٥) المزي:تهذيب الكمال:(٥١٢/٨).

(٦) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل: (٣ / ٤٥٤) .

(٧) ابن عساكر: تاريخ دمشق:(٤٥ / ١٩)

(٨) الترمذي: السنن :(٦/٧-حاشية).

(٩) المزي:تهذيب الكمال:(٥١٢/٨).

(١٠) الذهبي: ميزان الاعتدال: (٢ / ٣٢) .

(١١) الذهبي: الكاشف: (١ / ٢٢٩) .

(١٢) ابن حجر: تقريب التهذيب: (١ / ٢٨٧) .

(١٣) ابن حجر: هدي الساري: (ص :٤٢١) .

(١٤) وكرره بأرقام :(٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧). وخرجه مسلم من أوجه أخرى، وينظر في سبب عدم إخراج البخاري لها:ابن رجب:فتح الباري:(٢٤٣/٢-٢٥٢).

(١٥) البخاري : الجامع الصحيح :رقم(٦٧٢٢) .

اختلفت الراوية عن يحيى بن معين، فقال مرة: ((ضعيف الحديث))[1].وقال الدارمي: ((وسألته عن الربيع بن صبيح ؟ فقال: ليس به بأس)).وكأنه لم يُطْرِه .قلت: ((هو أحب إليك أو المبارك؟ قال :ما أقربهما))[2]، وقال مرة: ((ثقة))[3]، وقال أحمد بن حنبل: ((لا بأس به،رجل صالح))[4].وقال الميموني: قلت لأحمد: الربيع بن صبيح؟قال: ((هـــو في بدنه رجل صالح ، وليس عنده حديث يحتاج إليه فيه، كأنه ضّعف أمره))[5]، قال البخاري: ((صـــدوق))[6].وقـــال يعقوب بن شيبة: ((رجل صالح صدوق ثقة، ضعيف جداً))[7]، وقال أبو زرعه: ((شيخ صالح صدوق))[8] ، وقـــال أبو داود السجستاني: ((زعموا أنه اختلط على الربيع بن صبيح مسائل عطاء والحسن))[9]، وقال أبوحاتم : (((رجـــل صالح ،والمبارك بن فُضالة أحبُّ إليَّ منه.وقال مرة:يكتب حديثه))[10] ، وقال النسائي: ((ضعيف))[11]، قال ابـــن عدي: ((وللربيع أحاديث صالحة مستقيمة، و لم أر له حديثاً منكراً جداً، وأرجو ألا بأس به، وبرواياتـــه))[12]، قـــال الحافظ المزي: ((استشهد به البخاري في الكفارات))[13] ، قال الذهبي:((كان صدوقاً،غزّاء،عابداً))[14]، قال الحافظ ابن حجر: ((صدوق سيء الحفظ))[15].

– **التعليق** :

١- يظهر من أقوال العلماء في المترجم أنه مختلف فيه ، والراجح أنه في أدنى درجات القبول ،كما فعل الحافظ ابن حجر ، وبهذا يحصل التوسط بين النقّاد. وهذا رأي الإمام البخاري كما سبق .

٢- الرَّبيع بن صَبِيح روى له البخاري متابعة واحدة لابن عون ، و لم يرو له في الأصول .

٣- وافق الربيع بن صبيح على هذه المتابعة عدة رواة مما يدل على أن هذا الحديث مما حفظه الربيع (على فرض ضعفه) ، ولأجل ذلك انتقى البخاري هذا الحديث من حديثه عن الحسن.

والذين تابعوه على روايته هم[16]: قتادة بن دعامة السدوسي،وسماك بن حرب،ومنصور بن المعتمر،ويـــونس بـــن

---

(١) المزي : تهذيب الكمال:(٩/٩٢).

(٢) الدارمي: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم:(ص:١١١).

(٣) ابن معين : معرفة الرجال(رواية ابن محرز عنه) :(١/٧٨) ، وكذا في التاريخ (رواية الدوري):(٤/٨٤).

(٤) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد) :(١/٤١٢).

(٥) العلل ومعرفة الرجال (رواية المروزي وغيره)،(ص:٢٣٥).

(٦) الترمذي : العلل الكبير – ترتيب أبي طالب (٢/٩٧٧) .

(٧) المزي : تهذيب الكمال:(٩/٩٢).

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٣/٤٦٥).

(٩) أبو داود : سؤالات الآجري لأبي داود:(٢/١٠٨).

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٣/٤٦٥).

(١١) ابن عدي: الكامل:(٤/٣٨).

(١٢) ابن عدي: الكامل:(٤/٤١).

(١٣) المزي : تهذيب الكمال:(٩/٩٤).

(١٤) الذهبي : الكاشف :(١/٣٩٢).

(١٥) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٢٤٢-رقم:١٨٩٥)

(١٦) ينظر في تعيين رواة هذه المتابعات ، ومن أخرجها ، ابن حجر : فتح الباري:(١١/٦٢٣-٦٢٤)، والعيني:عمدة القاري : (٢٣/٢٢٨-٢٢٩) .

عبيد،وحميد بن أبي حميد، وهشام بن حسَّان،وعبد الله بن عون: (راوي حديث الباب)،سماك بن عطية.

وكل هؤلاء الرواة ثقات ، إلا سماك بن حرب ، فهو صدوق ، وروايته عن عكرمة مضطربة[1] .

١- إن قيل:لماذا أخرج البخاري له في المتابعات ، وهو ضعيف عند أغلب العلماء ؟ فيقال : إن الإمام البخاري لم يضعفه ، بل قال عنه : صدوق كما سبق. فيكون إخراج حديثه من باب ترجيح البخاري لهذا القول في الراوي ، فضلاً عن كون الحديث وافقه عليه جملة من الرواة الثقات .

٢- ويظهر أن سبب إيراده في كتاب الضعفاء ما نُقل من جرح فيه .

الراوي السادس: زهير بن محمد التميمي الخراساني .

- مروياته في البخاري:

حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ ،حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا زُهَيْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ ،عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ،وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (وذكر الحديث)[2].

- أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى بن معين: ((ليس به بأس))[3].وقال مرة: ((ثقة))[4]،وقال مرة: ((صالح))[5] وقال مرة: ((ضـــعيف))[6]، وقال أحمد بن حنبل:((مستقيم الحديث))[7]. وقال – فيما نقله عنه البخاري-: ((كأن ما يروي أهل الشام عن زهير ابن محمد ، وهو رجل آخر قلبوا اسمه))[8]، قال البخاري :((روى عنه أهل الشام أحاديث مناكير))[9]، وقال أبــو عيسى الترمذي: ((سألت محمداً – أي البخاري- عن حديث زهير بن محمد عن زيد بن أسلم عن ابن عمر ، قال:رأيت النبي ﷺ محلولاً إزاره)) . قال: ((أنا أتقي هذا الشيخ ؛ كأن حديثه موضوع، وليس هذا عندي زهير بن محمد ، وكان أحمد يضعف هذا الشيخ، ينبغي أن يكون قُلِبَ اسمه . أهل الشام يروون عن زهير بن محمد هذا مناكير))[10]، وقال أبو حاتم:((محله الصدق، وفي حفظه سوء،وكأن حديثه بالشام أنكر من حديثه بالعراق، لسوء حفظه))[11]، وقال الترمذي:((منكر الحديث))[12]،وقال النسائي:((ليس بالقوي))[13]،قال ابن عدي بعد سياقه لبعض حديثه: ((وهذه الأحاديث لزهير بن محمد فيها بعض النُّكْرة، ورواية الشاميين عنه أصح من رواية غيرهم ،وله

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٢٨٩-رقم:٢٦٢٤).
(٢) البخاري: الجامع الصحيح:رقم(٥٦٤١-٥٦٤٢).
(٣) الدارمي: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا بن معين :(ص:١١٣).
(٤) المصدر السابق: (ص:١١٤).
(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٥٩٠/٣).
(٦) العقيلي: الضعفاء:(٤١٥/٢)، ابن عدي: الكامل:(١٧٧/٤).
(٧) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٥٩٠/٣).
(٨) الترمذي : العلل الكبير – ترتيب أبي طالب (٩٨١/٢) .
(٩) البخاري:التاريخ الكبير:(٤٢٧/٣)، والضعفاء ، له :(ص:٦٥).
(١٠) الترمذي : العلل الكبير – ترتيب أبي طالب (٩٥٢/٢-٩٥٣) .
(١١) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٥٩٠/٣).
(١٢) الترمذي : العلل الكبير – ترتيب أبي طالب (٩٨١/٢) .
(١٣) النسائي:كتاب الضعفاء والمتروكين:(ص:١٨٠).

غير هذه الأحاديث،ولعلَّ الشَّاميين حيث رووا عنه أخطَأُوا عليه؛ فإنه إذا حدَّث عنه أهل العراق فرواياتهم عنه شبه المستقيمة، وأرجو أنه لا بأس به))[1]، قال الذهبي :((ثقة، يُغْرب ويأتي بما يُنكر))[2] ، قال الحافظ ابن حجر : ((رواية أهل الشام عنه غير مستقيمة،فَضُعِّف بسببها))[3].

– التعليق

١- الحاصل من الأقوال أنه مختلفٌ فيه؛ فوثَّقه جماعة ،وأطلق عليه الضعف جماعة،وضعفه آخرون إن حدَّث عنه أهل الشام فهو من قبيل التضعيف النسبي.

قال الحافظ ابن رجب عنه: ((ثقة متفق على تخريج حديثه، مع أنَّ بعضهم ضعَّفه .وفصل الخطاب في حال رواياته: أن أهل العراق يروون عنه أحاديث مستقيمة، وما خُرِّج عنه في الصحيح فمن رواياتهم عنه، وأهل الشام يروون عنه روايات منكرة))[4].

٢- أو يقال : إن البخاريَّ يُفرّق بين (زهير بن محمد) الذي خرَّج له في الصحيح، وبين من يروي عنه أهل الشام، كما يظهر من النصوص التي نقلت عنه، كقوله: وليس هذا عندي زهير بن محمد. أي الذي يروي عنه أهل العراق ، وهذا ما فهمه البخاري عند نقله أقوال الإمام أحمد في الراوي.

٣- وعلى فرض أن (زهير بن محمد) في الرواة واحد ، فلا إشكال في إخراج البخاري له ، فقد أخرج له حديثاً واحداً رواه عنه:عبد الملك بن عمرو القيسي،وهو: بصري ،من أهل العراق[5]؛ ورواية أهل العراق عنه مستقيمة كما سبق.

٤- أيضاً الحديث توبع فيه زهير بن محمد .

قال الحافظ ابن حجر: له حديث واحد توبع عليه[6] .

وبيان هذه المتابعات كالتالي :

فقد تابع زهير بن محمد في رواية الحديث عن شيخه محمد بن عمرو، ثلاثة من الرواة :

الأول:محمد بن إسحاق بن يَسار، أبو بكر المطَّلبي، مولاهم، إمام المغازي، صدوق، يدلس ، ورمي بالتشيع ، والقدر[7] .أخرج متابعته الإمام أحمد في (المسند) ، من حديث أبي سعيد الخدري[8].

الثاني: الوليد بن كثير المخزومي،أبو محمد ، المدني ثم الكوفي ، صدوق ، عارف بالمغازي،رمي برأي

---

(١) ابن عدي: الكامل:(١٧٧/٤).

(٢) الذهبي : الكاشف :(٤٠٨/١).

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٢٤٢-رقم:١٨٩٥)

(٤) ابن رجب : عبد الرحمن بن أحمد:شرح علل الترمذي،تحقيق: نور الدين عتر(دار العطاء-السعودية-الرياض، ط : الرابعة ، ١٤٢١هـ - ٢٠٠١م)،(٦١٤/٢).

(٥٣) المزي: تهذيب الكمال:(١٥/٣٤).

(٦) ابن حجر : هدي الساري:(٤٢٣) .

(٧) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٨-رقم:٥٧٢٥).

(٨) أخرجها أحمد في مسنده:رقم(١١٣٦١).

الخوارج[1].وقد تابعه في حديث أبي سعيد الخدري، وأبي هريرة رضي الله عنهما .

فأخرج متابعته لحديث أبي سعيد الخدري ، الإمام مسلم في (الصحيح) [2].

الثالث:أسامة بن زيد الليثي، أبو زيد (ت:١٥٣) ،صدوق يهم[3].

أخرج هذه المتابعة الإمام مسلم في (صحيحه) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه[4].

٥- وسبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء ، ضعفه عنده ، وتفريقه بين المترجم ، وبين زهير بن محمد الذي أخرج له في الصحيح.

الراوي السابع: سعيد بن أبي عروبة ، أبو النضر البصري.

- مروياته في البخاري :

عدد مروياته في الصحيح ثمانيةٌ وخمسون رواية[5] .

- أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى بن معين: ((ثقة)) [6]. وقال مرة: ((أثبت الناس في قتادة: سعيد بن أبي عروبة ، وهشام الدستوائي، وشعبة، فمن حدثك من هؤلاء الثلاثة الحديث-يعني حديث قتادة-فلا تبالي ألا تسمعه من غيره)) [7]،وقال أبو عَوَانة: ((ما كان عندنا في ذلك الزمان أحفظ من سعيد بن أبي عروبة)) [8]، وقال أحمد بن حنبل: ((كان:قتادة،وسعيد، وهشام،يقولون بالقدر ويكتمونه)) [9]، وقال أبو داود الطيالسي: ((كان سعيد بن أبي عروبة أحفظ أصحاب قتادة))[10]، وقال ابن سعد: ((كان ثقة،كثير الحديث، ثم اختلط في آخر عمره)) [11]، وقال أبو حاتم:((سعيد بن أبي عروبة قبل أن يختلط؛ثقة، وكان أعلم الناس بحديث قتادة))[12]، قال الذهبي: ((إمام أهل البصرة في زمانه...لكنه تغير بآخره،ورمي بالقدر))[13]، قال الحافظ ابن حجر: ((ثقة حافظ، له تصانيف، كثير التدليس، واختلط.وكان من أثبت الناس في قتادة)) [14].

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٦١٣-رقم:٧٤٥٢).

(٢)مسلم بن الحجاج : الجامع الصحيح:(رقم:٢٥٧٣).

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:١٣٧).

(٤) مسلم بن الحجاج : الجامع الصحيح:(رقم:٢٥٧٣).

(٥) وذلك حسب إحصائي لمروياته عن طريق برنامج (موسوعة الحديث النبوي) لشركة حرف ، الإصدار الثاني،ولكثرة هذه المرويات اكتفيت بهذه الإشارة عن سوقها جميعاً .

(٦) المزي : تهذيب الكمال:(٩/٩٢).

(٧) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل:(٤/٦٥).

(٨) المصدر السابق .

(٩) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد) :(١/٤١٢).

(١٠) المزي : تهذيب الكمال:(٩/٩٢).

(١١) المصدر السابق.

(١٢) ابن أبي حاتم: الجرح والتعديل:(٤/٦٥).

(١٣) الذهبي : ميزان الاعتدال:(٢/١٤٣).

(١٤) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٢٧٣-رقم:٢٣٦٥)

– **التعليق :**

١- يظهر من ترجمة سعيد بن أبي عروبة أنه ثقة عند الجميع ، وما عيب عليه إلا اختلاطه في آخر عمره .

٢- وهو من أوثق الناس في قتادة بن دعامة السدوسي .

٣- يقبل حديثه الذي رواه عنه تلامذته قبل اختلاطه وهو ما عليه جماهير أهل العلم .

٤- بعد حصر مروياته في صحيح البخاري ، وجد الآتي :

– أن البخاري روى له في ثمانية وخمسين موضعاً ، وكلها مما رواه سعيد بن أبي عروبة عن شيخه قتادة بن دعامة،وذلك يدل على أن الإمام البخاري كان ينتقي من حديثه أصحه ، لما عَلم من إتقانه لحديث قتادة .

– أما الرواة الآخذون عنه في الصحيح ، فقد بلغوا خمسة عشر راوياً ، وهم على ثلاثة أقسام :

- القسم الأول :من روى عنه قبل الاختلاط .

وعددهم :ثمانية رواة .فهؤلاء يقبل ما جاء من طريقهم عن سعيد لأنهم تحملوا عنه حال صحته ، وإتقانه .

- القسم الثاني: من روى عنه بعد الاختلاط .

وعددهم:راويان . فهؤلاء ينظر في طريقة إخراج الإمام البخاري لحديثهم .

- القسم الثالث: من لم يتميز حديثه ، أهو من الآخذين عنه قبل الاختلاط أم بعده؟

وعددهم:خمسة رواة . فهؤلاء كذلك ينظر في طريقة إخراج الإمام البخاري لحديثهم .

وتفصيل الأقسام الماضية على النحو التالي :

أقسام الرواة عن سعيد بن أبي عروبة في صحيح البخاري .

القسم الأول : من روى عنه قبل الاختلاط [١].

الراوي الأول : بِشْر بن المفضَّل الرقاشي ، أبو إسماعيل البصري،ثقة ثبت عابد، من الثامنة ،مات سنة (١٨٦هـ) أو (١٨٧هـ) ، روى له الجماعة [٢]، وله رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة .

الراوي الثاني : خالد بن الحارث بن عُبَيد بن سُلَيم الهُجَيمي ،أبو عثمان البصري، ثقة ثبت ،من الثامنة ، مات سنة (١٨٦هـ) ، روى له الجماعة [٣]، وله رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة .

الراوي الثالث : رَوْحُ بن عُبادة بن العلاء بن حسان القيسي، أبو محمد البصري، ثقة فاضل ، من التاسعة ،مات سنة (٢٠٧هـ)، روى له الجماعة [٤]، وله في صحيح البخاري ست روايات عن ابن أبي عروبة .

الراوي الرابع : عبد الأعلى بن عبد الأعلى ،البصري السّامي، أبو محمد ، ثقة ،من الثامنة ،مات سنة (١٨٩ هـ) ،

---

(١) ينظر أقوال العلماء في إثبات سماع هؤلاء الرواة من ابن أبي عروبة قبل الاختلاط ، بحث: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده للشيخ حاتم العوني .طبع ضمن كتابه: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية : (ص:١٨٥-٢٥٧).

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:١٦٣).

(٣) المصدر السابق : (ص:٢٣٣).

(٤) المصدر السابق : (ص:٢٤٧).

روى له الجماعة [١]، وله في صحيح البخاري ست روايات عن ابن أبي عروبة .

الراوي الخامس : عبد الله بن المبارك المروزي، مولى بني حنظلة ،ثقة ثبت فقيه عالم جواد مجاهد،جمعت فيه خصال الخير، من الثامنة، مات سنة(١٨١ هـ)،روى له الجماعة[٢]، وله رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة .

الراوي السادس : محمد بن سَوَاء السدوسي، العنبري،أبو الخطاب البصري ، صدوق رمي بالقدر، من التاسعة، مات سنة بضع وثمانين ومائة ، روى له الشيخان [٣]، وله رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة .

الراوي السابع: يحيى بن سعيد بن فروخ التميمي، أبو سعيد القطان البصري، ثقة متقن حافظ إمام قدوة ،من كبار التاسعة ، مات سنة (١٩٨هـ)،روى له الجماعة [٤]، وله في صحيح البخاري ثلاث روايات عن ابن أبي عروبة .

الراوي الثامن : يزيد بن زُرَيع البصري ،أبو معاوية ،ثقة ثبت ،من الثامنة، مات سنة (١٨٢هـ)، روى له الجماعة[٥]،وله في صحيح البخاري إحدى وثلاثون رواية عن ابن أبي عروبة .

القسم الثاني : من روى عنه بعد الاختلاط .

الراوي الأول : محمد بن إبراهيم بن أبي عدي-وقد ينسب لجده-أبو عمرو البصري، ثقة ،من التاسعة ،مات سنة (١٩٤هـ) ،روى له الجماعة [٦]، وله في صحيح البخاري خمس روايات عن ابن أبي عروبة .

والبخاري يروي عنه بطريقتين :

الطريقة الأولى: أن يروي عنه مقروناً بغيره ، وذلك في موضعين :

- روى عنه مرة مقروناً بالإمام يحيى بن سعيد القطان ، كما في الحديث رقم:(١٠٣١).

وبذلك لم يتفرد بالراوية عن ابن أبي عروبة ، وإنما شاركه في الراوية عنه الإمام القطان الذي أخذ عنه قبل الاختلاط-كما سبق-.وبذلك يعلم أن إخراج البخاري له من باب الانتقاء من مرويات الراوي ما وافقه فيه الثقات.

- وروى عنه مقروناً أيضاً بسهل بن يوسف، كما في الحديث رقم:(٣٠٦٤). وبذلك لم يتفرد بالراوية عن ابن أبي عروبة ، وإنما شاركه في الراوية عنه راو آخر، ولا يُعترض بأن هذا الراوي لم يُمَيِّزْ حديثه ،أَرَوى عنه قبل الاختلاط أم بعده ؟ لأن الإمام البخاري أورد هذا الحديث في كتاب المغازي من صحيحه[٧] من طريق سعيد بن أبي عروبة ، برواية يزيد بن زريع عنه ، وقد قال الإمام يحيى بن معين : ((أوثق الناس في سعيد بن أبي عروبة يزيد بن زريع))[٨]، ورواه من غير طريق ابن أبي عروبة ، وساق له طرقاً كثيرة [٩].

---

(١) المصدر السابق : (ص:٣٦٥).
(٢) المصدر السابق : (ص:٣٥٤).
(٣) المصدر السابق : (ص:٥١٣).
(٤) المصدر السابق : (ص:٦٢٢).
(٥) المصدر السابق : (ص:٦٣٢).
(٦) المصدر السابق:(ص:٤٩٦).
(٧) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب المغازي:(رقم:٤٠٩٠) .
(٨) ابن معين :معرفة الرجال-سؤالات ابن محرز:(١٠٢/١-رقم:٤٥١).
(٩) البخاري:الجامع الصحيح:الأرقام:(١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ٢٨٠١ ، ٤٠٩١)،وتراجع بقية المواضع في أطراف الموضع الأول .

كل ذلك يدل على أن هذا الحديث من صحيح حديث ابن أبي عروبة ، وأن البخاري قد انتقاه من حديثه .

الطريقة الثانية : أن يروي له استقلالاً ، وذلك في موضعين :

- الموضع الأول كما في الحديث رقم:(٧١٠).

ولكن البخاري بعد إخراجه للحديث ذكر متابعة لابن أبي عدي من أبان بن يزيد[(١)].وقد وصلها الإمام ابن المنذر في (كتاب الاختلاف)[(٢)] .

وبذلك يعلم أن إخراج البخاري له من باب الانتقاء من مرويات الراوي ما وافقه فيه الثقات.

- الموضع الثاني كما في الحديث رقم:(٣٥٧٢).

وقد روى له البخاري في هذا الموضع ما عَلِمَ أنه من صحيح حديثه عن سعيد، فأخرج له استقلالاً ما انتقاه من صحيح حديثه .

ويدل على ذلك إخراج الإمام أحمد في مسنده الحديث من رواية محمد بن جعفر (وهو ممن روى عن سعيد قبل الاختلاط)[(٣)] عن سعيد بن أبي عروبة عن أنس رضي الله عنه.

الراوي الثاني: محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك الأنصاري، البصري ،القاضي ،ثقة من التاسعة، مات سنة (٢١٥هـ) ،روى له الجماعة [(٤)].وله رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة ،في كتاب المغازي،رقم:(٣٩٩٦).

والحديث قد رواه الإمام البخاري من طريق أنس بن مالك رضي الله عنه ، وقد رواه عن أنس كل من : قتادة ، وثابت البناني، وثمامة بن عبد الله [(٥)].

أما طريق قتادة : فقد ساق له الإمام البخاري ثلاثة أسانيد إلى قتادة :

الأول : عن ابن أبي عروبة ، وقد نقله عنه محمد بن عبد الله الأنصاري (الذي معنا).

الثاني: عن شعبة بن الحجاج[(٦)] ، وهي متابعة لابن أبي عروبة .

الثالث: عن همّام بن يحيى بن دينار[(٧)]، وهي كذلك متابعة لابن أبي عروبة[(٨)] .

ويظهر مما سبق أن الحديث ثابت عن البخاري من طرق أخرى عن أنس بن مالك ، وسياقُهُ لطريق سعيد بن أبي عروبة يدل على أنه رأى أن تلك المتابعات تدل على أن هذا الحديث من صحيح حديث ابن أبي عروبة ، ولو كان

---

(١) أبان بن يزيد العطار، البصري،أبو يزيد البصري،ثقة له أفراد ، مات في حدود سنة (١٦٠هـ) . ابن حجر:تقريب التهذيب : (ص:١٢٥).

(٢) ابن حجر : تغليق التعليق:(٢٩٨/٢).

(٣) ينظر في ذلك: ابن معين : سؤالات ابن الجنيد (ص:٧٤-رقم:٦٧)، والعوني: الرواة عن سعيد بن أبي عروبة:(٢٢٧)

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٥٢٠).

(٥) رواية قتادة ستأتي ، ورواية ثابت ، وثمامة ، أخرجها البخاري في كتاب فضائل القرآن برقم:(٥٠٠٤).

(٦) البخاري: الجامع الصحيح: كتاب المناقب ،رقم:(٣٨١٠) .

(٧) البخاري: الجامع الصحيح: كتاب فضائل القرآن،رقم:(٥٠٠٣)

(٨) ينظر : العيساوي:جاسم محمد راشد:مرويات المختلطين في الصحيحين(دار الصحابة-الإمارات-الشارقة، ط: الأولى:١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م) ، (ص:٣٤-٣٦).

الآخذ عنه ممن روى عنه بعد الاختلاط ، لموافقة الحفاظ له في روايته عن أنس .

القسم الثالث : من لم يميز وقت أخذهم عنه ، أقبل اختلاطه أم بعده ؟

الراوي الأول: سهل بن يوسف الأنماطي البصري ،ثقة رمي بالقدر ،من كبار التاسعة مات سنة (١٩٠هـ)(١).

له رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة (٢) .

روى له هذا الحديث مقروناً بابن أبي عدي ، وقد سبق الكلام عليه .

الراوي الثاني :عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان العنبري، أبو عبيدة البصري،ثقة ثبت،من الثامنة،مات سنة (١٨٠ هـ)، روى له الجماعة (٣).

وقد أخرجه له البخاري من حديث أنس بن مالك ، ومداره على قتادة ، وقد أخرجه البخاري عنه بواسطة ثلاثة تلاميذة : الأول : سعيد بن أبي عروبة ، وهي الرواية التي معنا ، والثانية: من طريق يونس بن أبي الفرات الإسكاف(٤)،وهو ثقة (٥)، والثالثة:من طريق همام بن يحيى بن دينار(٦)، وهو ثقة ربما وهم، وأخرج حديثه الجماعة(٧).

مما يدل على أن الحديث صحيح عن قتادة ، وإخراج البخاري لرواية عبد الوارث لموافقتها حديث الثقات يدل على أن ابن أبي عروبة لم يؤثر اختلاطه عند روايته هذا الحديث .

له رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة (٨) .

الراوي الثالث: كهمس بن المنهال السدوسي، أبو عثمان البصري اللؤلؤي، صدوق،رمي بالقدر ،من التاسعة،روى له الجماعة (٩).

له رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة (١٠) .

وقد أخرج الإمام البخاري روايته مقرونة بمحمد بن سواء ، وهو ممن سمع من سعيد قبل الاختلاط كما تقدم .

ويُزاد على ذلك أن الإمام البخاري أخرج متابعة لهما من طريق يزيد بن زريع(١١)، وهو من أثبت الناس في قتادة ،وممن روى عنه قبل الاختلاط .

الراوي الرابع: معاذ بن معاذ بن نصر بن حسان العنبري، أبو المثنى البصري، ثقة متقن، من كبار التاسعة ،مات

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب : (ص:٢٩٢).

(٢) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الجهاد والسير: (رقم:٣٠٦٤) .

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٦).

(٤) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الأطعمة: (رقم:٥٣٨٦) و(رقم: ٥٤١٥).

(٥) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٦٤٤).

(٦) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الأطعمة: (رقم:٥٤٢١) و(رقم: ٥٣٨٥) وفي كتاب الرقاق: (رقم:٦٤٧٥).

(٧) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٦٠٤).

(٨) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الرقاق: (رقم:٦٤٥٠) .

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٦).

(١٠) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب المناقب: (رقم:٣٦٨٦) .

(١١) المصدر السابق .

سنة (١٩٦هـ) ،روى له الجماعة [١].

له رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة [٢] .

ذكر له الإمام البخاري متابعة مقرونة بعبد الأعلى بن عبد الأعلى كلاهما تابع روح بن عبادة عن ابن أبي عروبة، فعلى هذا يكون الحديث صحيحاً عن ابن أبي عروبة ؛لأن روح بن عبادة (المتَابع) و عبد الأعلى بن عبد الأعلى(المتابِع الثاني) كلاهما ممن روى عن سعيد قبل اختلاطه .[٣]

الراوي الخامس : وُهيْب بن خالد بن عجلان الباهلي مولاهم، أبو بكر البصري،ثقة ثبت لكنه تغير قليلاً بآخرة، من السابعة مات سنة (١٦٥هـ) وقيل بعدها ،روى له الجماعة[٤].

له رواية واحدة في صحيح البخاري عن ابن أبي عروبة [٥] .

والحديث رواه الإمام البخاري عن ابن عباس ، وساق له في صحيحه خمسة أسانيد، ومدارها على قتادة ، وقد نقله عن قتادة كل من : سعيد بن أبي عروبة ، وهشام بن أبي عبد الله [٦]، وشعبة بن الحجاج[٧].

أما طريق سعيد فقد حدث به كل من : يزيد بن زريع ، وهو من أثبت الناس في سعيد كما سبق[٨] .

والطريق الثاني عن سعيد ، فمن طريق وهيب بن أبي خالد كما سبق .

فالحديث صحيح عن قتادة سواء بمتابعة هشام وشعبة لابن أبي عروبة في روايته عن قتادة، أو بمتابعة يزيد بن زريع ، لوهيب بن خالد في روايته عن ابن أبي عروبة .[٩]

٥- وسبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء هواختلاطه .

الراوي الثامن: عبد الله بن أبي لبيد .

- مروياته في البخاري:

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ بِشْرٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ،عَنْ سُلَيْمَانَ الْأَحْوَلِ -خَالِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ-،عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ح قَالَ سُفْيَانُ: وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو،عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ح قَالَ[١٠]:وَأَظُنُّ أَنَّ ابْنَ أَبِي لَبِيدٍ حَدَّثَنَا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،قَالَ: اعْتَكَفْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْعَشْرَ الْأَوْسَطَ ،فَلَمَّا كَانَ صَبِيحَةَ عِشْرِينَ نَقَلْنَا مَتَاعَنَا ،فَأَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ،قَالَ:((**مَنْ كَانَ اعْتَكَفَ فَلْيَرْجِعْ إِلَى مُعْتَكَفِه،فَإِنِّي رَأَيْتُ هَذِهِ**

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٦).

(٢) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الجهاد والسير: (رقم:٣٠٦٥) .

(٣) العيساوي: مرويات المختلطين:(٥٩-٦٠).

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٦).

(٥) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب التوحيد: (رقم:٧٤٢٦) .

(٦) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الدعوات: (رقم:٣٦٤٥) و (رقم:٣٦٤٦) .

(٧) البخاري : الجامع الصحيح:كتاب الدعوات: (رقم:٣٦٤٦) .

(٨) أخرجها البخاري في : الجامع الصحيح :كتاب التوحيد :(رقم:٧٤٣١).

(٩) العيساوي: مرويات المختلطين:(٦٠-٦٣).

(١٠) القائل :سفيان بن عيينة ،كما صرحت رواية الأصيلي. ينظر: القسطلاني:إرشاد الساري:(٣/٤٤٦).

اللَّيْلَةَ وَرَأَيْتُنِي أَسْجُدُ فِي مَاءٍ وَطِينٍ))،فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى مُعْتَكَفِهِ وَهَاجَتِ السَّمَاءُ فَمُطِرْنَا، فَوَالَّذِي بَعَثَهُ بِالْحَقِّ لَقَدْ هَاجَتِ السَّمَاءُ مِنْ آخِرِ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَكَانَ الْمَسْجِدُ عَرِيشًا فَلَقَدْ رَأَيْتُ عَلَى أَنْفِهِ وَأَرْنَبَتِهِ أَثَرَ الْمَاءِ وَالطِّينِ[1].

– أقوال النقّاد في الراوي :

وقال يحيى بن معين: ((ثقة)) [2]،وقال الإمام أحمد ((ما أعلم بحديثه بأساً..وكان يرى القدر))[3]،وقال البخاري :((هو محتمل)) [4]،وقال أبو حاتم ((صدوق في الحديث))[5]،وقال النسائي:((ليس به بأس))[6]،وقال العجلي:((ثقة))[7]، قال ابن عدي:((روى عنه الثقات ،وأما صفوان بن سليم حيث لم يُصَلِّ عليه إنما لم يصل عليه لأجل ما كان يرمى بالقدر ،وأما في باب الراويات فلا بأس به))[8] ،وقال المزي: ((روى له البخاري مقروناً بغيره)) [9] ،قال الذهبي: :((ثَبْت، لكنه كان يرى القدر)) [10]،قال الحافظ ابن حجر:((ثقة رمي بالقدر))[11].

– التعليق :

١- يظهر من الترجمة أن النقد الموجه بسبب كلامه في القدر ، وإلا فهو ثقة في حديثه.

٢- لم يرو له البخاري استقلالاً ، وإنما روى له بمتابعة ثلاثة من الرواة . قال الحافظ ابن حجر :((ليس له في البخاري سوى حديث واحد في الصيام ، بمتابعة محمد بن عمرو،وسليمان الأحول ، ثلاثتهم عن أبي سلمة عن أبي سعيد في الاعتكاف))[12].

والذي قاله الحافظ ابن حجر ظاهر في الحديث الذي صدرت به الترجمة .

الراوي التاسع:عبد الملك بن أَعْيَن.

–مروياته في البخاري:

حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ ،حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ،حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ ،وَجَامِعُ بْنُ أَبِي رَاشِدٍ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ

(١) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:٢٠٤٠).

(٢) الدارمي: تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا بن معين :(ص:١٤٢).

(٣) أحمد بن حنبل :العلل ومعرفة الرجال –برواية ابنه عبد الله:(٤٠٣/١).

(٤) البخاري: التاريخ الكبير:(١٨٢/٥)، والضعفاء :(ص:٧٩).

(٥) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(١٤٨/٥).

(٦) المزي: تهذيب الكمال:(٤٨٤/١٥).

(٧) العجلي:معرفة الثقات:(٥٢/٢).

(٨) ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال:(٣٩٨/٥) .

(٩) المزي:تهذيب الكمال:(٤٨٥/١٥).

(١٠) الذهبي : المغني في الضعفاء:(٣٥٢/١).

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٣٥٣-رقم:٣٥٦٠).

(١٢) ابن حجر : هدي الساري:(ص:٤٣٦).

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ (وذكر الحديث) [1].

- **أقوال النقّاد في الراوي :**

قال سفيان بن عيينة: ((كان رافضياً)) [2] ، وقال ابن معين ((ليس بشيء)) [3]، وقال: ((كوفي، ليس به بأس)). [4]، وقال البخاري: ((كان شيعياً..ويُحتمل في الحديث)) [5] ، قال أبو حاتم: ((من عتّق الشيعة ،محله الصدق ،صالح الحديث، يكتب حديثه)) [6] ، قال الذهبي: ((شيعي ،صدوق ،روى له البخاري ومسلم مقروناً بآخر)) [7] ، قال الحافظ ابن حجر: ((صدوق ، شيعي ،له في الصحيحين حديث واحد متابعة)) [8]، روى له أصحاب الكتب الستة[9] .

-التعليق :

١- يظهر من ترجمته أن النقد الموجه له من قِبَل معتقده وتشيعه ،وهذا مشهور عن أهل الكوفة، أما حفظه فهو في الدرجة الوسطى ، التي عُبِّر عنها بمرتبة (صدوق) .

٢- أخرج له البخاري حديثاً واحداً ، وقرَنَه بجامع بن أبي راشد الكاهلي ، الكوفي ، وهو:ثقة فاضل، روى له أصحاب الكتب الستة[10] .

٣- سبب ذكر البخاري له في الضعفاء ، التنبيه على بدعة التشيع المتهم بها.

الراوي العاشر:عبد العزيز بن أبي روّاد .

-مروياته في البخاري:

الحديث الأول : حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ :حَدَّثَنَا لَيْثٌ ،عَنِ نَافِعٍ ،عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ (وذكر الحديث).

ثم قال: رَوَاهُ مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، وَابْنُ أَبِي رَوَّاد، عَنْ نَافِعٍ[11] .

الحديث الثاني: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى،حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ كَثِيرٍ أَبُو غَسَّانَ،حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ -وَاسْمُهُ عُمَرُ بْنُ الْعَلَاءِ أَخُو أَبِي عَمْرِو بْنِ الْعَلَاءِ -،قَالَ:سَمِعْتُ نَافِعًا، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (وذكر الحديث).

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح :(كتاب التوحيد ،رقم:٧٤٤٥).

(٢) المزي: تهذيب الكمال:(١٨/٢٨٤).

(٣) العقيلي : الضعفاء:(٣/٤٩٤).

(٤) عبد الله بن حنبل: كتاب العلل ومعرفة الرجال:(٣/٦).

(٥) البخاري:التاريخ الكبير:(٥/٤٠٥)، والضعفاء،له:(ص:٨٧).

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٥/٣٤٣).

(٧) الذهبي : الكاشف:(١/٦٦٣)،والمغني في الضعفاء:(٢/٤٠٤).

(٨) ابن حجر :تقريب التهذيب:(ص:٣٩٤-رقم:٤١٦٤).

(٩) المزي: تهذيب الكمال:(١٨/٢٨٥).

(١٠) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:١٧٦-رقم:٨٨٧).

(١١) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:٧٥٣).

ثم قال:وَقَالَ عَبْدُ الْحَمِيدِ:أَخْبَرَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ،أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ الْعَلَاءِ ،عَنْ نَافِعٍ بِهَذَا.

وَرَوَاهُ أَبُو عَاصِمٍ، عَنِ ابْنِ أَبِي رَوَّادٍ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [1].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى القطان: ((ثقة في الحديث، ليس ينبغي أن يترك حديثه لرأي أخطأ فيه)) [2]،وقال يحيى بن معين : ((ثقة، كان يعلن الإرجاء)) [3]،وقال أحمد بن حنبل: ((رجل صالح الحديث،وكان مرجئاً، وليس هو في التثبت مثل غيره)) [4]، وقال أبو حاتم: ((صدوق ،ثقة في الحديث،متعبد)) [5]، وقال النسائي: ((ليس به بأس)) [6]،وقال المزي(ت:٧٤٢): ((استشهد به البخاري في الصحيح ،وروى له في الأدب، وروى له الباقون سوى مسلم)) [7]، قال الحافظ بن حجر : ((صدوق، عابد، ربما وهم، ورمي بالإرجاء))ورمز لرواية البخاري له تعليقاً [8]،وقال:((له مواضع يسيرة متابعة)) [9].

–التعليق :

١- أقل ما قيل في الراوي من حيث ضبطه أنه صدوق ، مقبول الراوية، وما وُجِّه له من نقد فبسبب بدعته.وقد عُرِف من منهج الإمام البخاري أن العمدة عنده الحفظ والإتقان وتحقق العدالة في الراوي.

٢- الإمام البخاري لم يرو له في الأصول إنما روى له في المتابعات،ومتابعته قد شاركه فيها رواة آخرون . وبيانها في الحديثين السابقين كالتالي :

الحديث الأول : قد علّق الإمام البخاري بعد رواية الحديث متابعتين لليث بن سعد في روايته عن نافع مولى ابن عمر.

الأولى : متابعة موسى بن عقبة .وصل هذه المتابعة الإمام مسلم في صحيحه(رقم:٥٤٧).

والثانية : لعبد العزيز بن أبي روّاد.وصل هذه المتابعة الإمام أحمد في (المسند) (رقم:٤٦٨٤، ٤٩٠٨) .

وغرض الإمام البخاري من هاتين المتابعتين ((المتابعة على أصل الحديث)) [10].

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:٣٥٨٣).

(٢) المزي: تهذيب الكمال:(١٨/١٣٨).

(٣) ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال:(٦/٥٠٨).

(٤) أحمد بن حنبل: العلل ومعرفة الرجال(رواية ابنه عبد الله):(٢/٤٨٤).

(٥) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٥/٣٩٤).

(٦) المزي: تهذيب الكمال:(١٨/١٣٩).

(٧) المزي: تهذيب الكمال:(١٨/١٣٩).

(٨) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٣٨٩-رقم:٤٠٩٦).

(٩) ابن حجر : هدي الساري:(ص:٤٨١).

(١٠) ابن حجر : فتح الباري:(٢/٢٧٦).

وقد أسند في صحيحه متابعة ثلاثةٍ من الرواة لليث بن سعد في روايته عن نافع مولى ابن عمر [1].

الحديث الثاني :

علق له الإمام البخاري متابعة لعمر بن العلاء ، وقد وصلها أبو داود في سننه(رقم:١٠٨١)، والبيهقي في سننه(رقم:٣/١٩٥).

٣- سبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء هو بدعته .

الراوي الحادي عشر: عبّاد بن راشد التميمي .

- مروياته في البخاري :

حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ رَاشِدٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، قَالَ :حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ ، قَالَ : كَانَتْ لِي أُخْتٌ تُخْطَبُ إِلَيَّ .

وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ[2]:عَنْ يُونُسَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنِي مَعْقِلُ بْنُ يَسَارٍ .

حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ ،حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ ،حَدَّثَنَا يُونُسُ ، عَنِ الْحَسَنِ :أَنَّ أُخْتَ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ،طَلَّقَهَا زَوْجُهَا، فَتَرَكَهَا حَتَّى انْقَضَتْ عِدَّتُهَا، فَخَطَبَهَا فَأَبَى مَعْقِلٌ، فَنَزَلَتْ﴿فَلَا تَعْضُلُوهُنَّ أَن يَنكِحْنَ أَزْوَاجَهُنَّ ﴾ [البقرة: ٢٣٢] [3].

- أقوال النقَّاد في الراوي :

قال يحيى بن معين: ((ليس حديثه بالقوي،ولكنه يكتب)) [4].وقال مرة: ((ضعيف)) [5]، وقال مرة: ((صالح)) [6]، وقال أحمد بن حنبل :((ثقة ثقة))[7] ،وقال مرة: ((شيخ ثقة صدوق صالح)) [8]، قال البخاري: ((يهم الشيء،روى عنه ابن مهدي،وتركه يحيى القطان)) [9] ، وقال أبو حاتم: ((صالح الحديث))، وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء ،وقال: ((يُحَوَّل من هناك))[10]،وقال المزي: ((روى له البخاري مقروناً بغيره)) [11] ، قال الذهبي:((صدوق))[12]،

وقال: ((أخرج له البخاري مقروناً بغيره، ولكنه ذكره في كتاب الضعفاء))[13]، قال الحافظ ابن حجر:((صدوق له

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح:(برقم: ١٢١٣) ،و(برقم: ٦١١١)، و(برقم: ٤٠٦).

(٢) أسنده البخاري برقم :(٥١٣٠).

(٣) البخاري: الجامع الصحيح :(كتاب التفسير ، رقم:٤٥٢٩).

(٤) ابن معين : التاريخ برواية الدوري:(١٠٣/٤).

(٥) ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال:(٥٤٩/٥).

(٦) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٧٩/٦).

(٧) ابن حنبل:العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد) :(٣٦٩/٢).

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٧٩/٦).

(٩) البخاري:الضعفاء:(ص:٨٩) .وقوله:(تركه يحيى القطان).زيادة من طبعة مكتبة الفاروق:(ص:٩٦).

(١٠) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٧٩/٦).

(١١) المزي:تهذيب الكمال:(١١٩/١٤).

(١٢) الذهبي :المغني:(٣٢٥/١).

(١٣) الذهبي :ميزان الاعتدال:(٣٣١/٢).

أوهام))[١]، وقال مرة: ((له في الصحيح حديث واحد في التفسير ، بمتابعة يونس له ، عن الحسن البصري عن معقل بن يسار ، وروى له أصحاب السنن إلا الترمذي))[٢] .

– التعليق :

١– أعدل الأقوال في الراوي أنه ضعيف يعتبر به، كما رجح الشيخان : شعيب الأرناؤوط،وبشار عواد ، في كتابيهما : تحرير تقريب التهذيب[٣] . وبهذا يجمع بين من ضعفه، ومن جعله صالحاً أو صدوقاً .

٢– لم يرو له البخاري إلا أثراً واحداً عن معقل بن يسار رضي الله عنه ،و لم يتفرد به بل رواه البخاري بمتابعة يونس بن عبيد بن دينار عن الحسن البصري به.ويونس ثقة ثبت فاضل[٤].فالحديث لم يتفرد به .

٣– ويظهر أن البخاري أورده في كتاب الضعفاء بسبب أوهامه التي أشار إليها ابن حبان ،وإن لم تصل هذه الأوهام لرد حديثه ، وإخرجه من حيِّز القبول ؛ بدلالة روايته له في الصحيح،وذكره في ترجمته أنه روى عنه ابن مهدي .وابن مهدي لا يحدث إلا عن ثقة(عنده)[٥] .

الراوي الثاني عشر: عبد الوارث بن سعيد ، أبو عبيدة .

–مروياته في البخاري

أكثر الإمام البخاري رحمه الله من الراوية عنه في صحيحه ، فروى له في واحدٍ ومائة (١٠١)موضعاً[٦].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قيل لابن المبارك:((كيف رويت عن عبد الوارث، وتركت عمرو بن عبيد ؟ قال : إن عمراً كان داعياً))[٧]، وقيل ليحيى بن معين: ((من أثبتُ شيوخِ البصريين ؟ قال :عبد الوارث بن سعيد، مع جماعة سماهم))[٨]، وقال أحمد بن حنبل:((عبد الوارث أصح الناس حديثاً عن حسين المعلم، وكان صالحا في الحديث))[٩]، قال البخاري:((قال عبد الصمد–ابن عبد الوارث– إنه لمكذوب على أَبِي، وما سمعته قَطْ يعني القدر، وكلام عمرو بن عبيد))[١٠] وقال الساجي:((ما وضع منه إلا القَدَر))[١١] ، قال الذهبي :((الحافظ الثبت، وكان من أئمة هذا الشأن على بدعة فيه ، لم

---

(١) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٣٢٥–رقم:٣١٢٦) .

(٢) ابن حجر : هدي الساري:(ص:٤١٢).

(٣) بشار عواد، شعيب الأرناؤوط : تحرير تقريب التهذيب:(١٧٧/٢).

(٤) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٦٦٤–رقم:٧٩٠٩) .

(٥) قاله جمع من العلماء ، منهم : الإمام أحمد في (سؤالات أبي داود له):(ص: ١٩٨، ٣٣٨–٣٣٩)، وابن حبان في (الثقات) :(٣٧٣/٨). ينظر كتاب:(دراسات حديثية متعلقة بمن لا يروي إلا عن ثقة) لنور الدين بن علي الوصابي:(٢٧٢–٢٧٦).

(٦) وذلك حسب إحصائي لمروياته عن طريق برنامج (موسوعة الحديث النبوي) لشركة حرف ، الإصدار الثاني،ولكثرة هذه المرويات اكتفيت بهذه الإشارة عن سوقها جميعاً .

(٧) الفسوي: المعرفة والتاريخ :(٢٦٣/٢).

(٨) المصدر السابق .

(٩) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٧٥/٦).

(١٠) البخاري:التاريخ الكبير:(١١٨/٦)،والضعفاء، له:(ص:٩٤) .

(١١) ابن عدي: الكامل:(٣٨/٤).

يتأخر عنه أحد لإتقانه ودينه ،وتركوه وبدعته[1]، قال الحافظ ابن حجر:((ثقة ثبت رمي بالقدر و لم يثبت عنه)) [2].

– التعليق :

١– يظهر من ترجمته أنه اتفق العلماء على أنه ثقة ثبت، واختلافهم بعد ذلك في بدعته .

٢– وقد حاول ابن حجر أن ينفي عنه تهمة القدر فقال عنه: ((من مشاهير المحدثين ونبلائهم ... يحتمل أنه رجع عنه ،بل الذي اتضح لي أنهم اتهموه به لأجل ثنائه على عمرو بن عبيد [3] ؛ فإنه كان يقول: لولا أنني أعلم أنه صدوق ما حدثت عنه. وأئمة الحديث كانوا يكذبون عمرو بن عبيد ،وينهون عن مجالسته فمن هنا اتهم عبد الوارث ،وقد احتج به الجماعة)) [4].

٣– سبب إدخال البخاري له في كتاب الضعفاء احتمالان :

الأول: أنه أدخله في الكتاب ليذب عنه ، وخاصة أنه في ترجمته لم يذكر إلا نفي ولده (عبد الصمد) عنه البدعة،وثناء شعبة عليه ، وبهذا جزم الشيخ أحمد أبو العينين محقق كتاب الضعفاء ، فقال: ((إنما أورده في الضعفاء للذب عنه ،وقد أخرج له في الصحيح)) [5].

والاحتمال الثاني: أنه أورده من أجل البدعة ، فقد أثبت له البدعة كثير من العلماء ، وبعضهم ممن عاصره كالإمام ابن المبارك ، وإن لم يعده من الدعاة لبدعته كما سبق.

والله أعلم بأقوى الاحتمالين .

الراوي الثالث عشر: عمران بن مسلم المنقري البصري.

– مروياته في البخاري :

الحديث الأول :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ : (وذكر الحديث)[6].

الحديث الثاني :

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى ، عَنْ عِمْرَانَ أَبِي بَكْرٍ ، قَالَ :حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ ، قَالَ : قَالَ لِي ابْنُ عَبَّاسٍ أَلَا أُرِيكَ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟، قُلْتُ : بَلَى، قَالَ : هَذِهِ الْمَرْأَةُ السَّوْدَاءُ أَتَتِ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَتْ : إِنِّي أُصْرَعُ (وذكر الحديث)[7] .

---

(١) الذهبي: تذكرة الحفاظ:(٢٥٧/١) بتصرف .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٣٩٩–رقم:٤٢٥١)

(٣) ينظر : العقيلي: الضعفاء:(٢٩/٤).

(٤) ابن حجر: هدي الساري مقدمة فتح الباري:(ص:٤٤٣).

(٥) أبو العينين،أحمد : في تحقيقه كتاب الضعفاء للبخاري :(ص:٩٤).

(٦) البخاري: الجامع الصحيح:رقم(٤٥١٨).

(٧) البخاري: الجامع الصحيح:رقم(٥٦٥٢).

- **أقوال النقّاد في الراوي ،والخلاف في تعيينه :**

فرّق الإمامُ البخاريُّ بين عمران بن مسلم القصير المكنى بأبي بكر (الذي أخرج له في الصحيح) ،وبين عمران بن مسلم الذي يروي عن عبد الله بن دينار ؛ فأدخل الأخير في كتاب الضعفاء ، وقال فيه: ((منكر الحديث))[1].

وحكى الخلاف الحافظ ابن حجر في ترجمة عمران بن مسلم المِنقري القصير، فقال: ((صدوق،ربما وهم،قيل:هو الذي روى عن عبد الله بن دينار، وقيل: بل هو غيره)) .[2]

ووافق البخاريَّ على التفريق كلٌّ من: ابن أبي حاتم[3] ،وابن أبي خيثمة، ويعقوب بن سفيان، وابن عدي، والعقيلي.[4]

وممن جعلهما شخصاً واحداً : ابن حبان[5]، والدارقطني[6].

- **التعليق :**

١- بعد ترجيح تفريق البخاري بين من خرّج له في الصحيح ، وبين من أورده في كتاب الضعفاء فلا يتجه للبخاري نقد في إدخاله للراوي في كتاب الضعفاء .

٢- وإن سُلِّم بعدم رجحان رأي البخاري في التفريق ، فيقال : إن الإمام البخاري روى له في موضعين كما سبق: وكلا الموضعين رواها عنه الإمام يحيى بن سعيد القطان ، وهو بصري مثله ، وأحاديث البصريين عنه مستقيمة . قال الحافظ ابن حبان: ((روى عنه البصريون والغرباء، وأما رواية أهل بلده عنه فمستقيمة تشبه حديث الأثبات، وأما ما رواه عنه الغرباء مثل سويد بن عبد العزيز ويحيى بن سليم ففيه مناكير كثيرة...والإنصاف عندي في أمره مجانبة ما روى عنه من ليس بمتقن في الراوية، والاحتجاج بما روى عنه الثقات ،على أن له مدخلاً في العدالة في جهة المتقنين،وهو ممن أستخير الله فيه))[7].

لذلك خرّج له ابن حبان في صحيحه من رواية مهدي بن ميمون البصري عنه[8] ، مع أنه أورد اسمه في كتاب (المجروحين)[9].

٤- وسبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء ضعفه عنده ، وتفريقه بين المترجم له، وبين عمران بن مسلم الذي أخرج له في الصحيح .

---

(١) البخاري: التاريخ الكبير:(٦/٤١٩-رقم٢٨٤٢) ، و(٦/٤١٩-رقم٢٨٤٢) . والضعفاء :(ص:١٠٤) .

(٢) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٦٠-رقم:٥١٦٨).

(٣) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل :(٦/٣٠٤-رقم١٦٩٠) ، و(٦/٣٠٥-رقم١٦٩١) .

(٤) ابن حجر : تهذيب التهذيب: (٨/١١٧).

(٥) ابن حبان : المجروحين:(٢/١٠٤-١٠٥).

(٦) ابن حجر : تهذيب التهذيب: . (٨/١١٧).

(٧) ابن حبان : المجروحين:(٢/١٠٥).

(٨) ابن بلبان : الإحسان بترتيب صحيح ابن حبان :(٦/٣٣٤-رقم٢٥٩٩).

(٩) ابن حبان : المجروحين:(٢/١٠٤).

الراوي الرابع عشر عطاء بن السائب، أبو محمد

– مروياته في البخاري

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ مُحَمَّدٍ ،حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ،أَخْبَرَنَا أَبُو بِشْرٍ وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ،عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ:الْكَوْثَرُ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ الَّذِي أَعْطَاهُ اللَّهُ إِيَّاهُ [١].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى القطان: ((ما سمعت أحداً من الناس يقول في عطاء بن السائب شيئاً في حديثه القديم)) [٢]، وقال أحمد بن حنبل :((ثقة ثقة ،رجل صالح[٣].وقال: ((من سمع منه قديماً كان صحيحاً، ومن سمع منه حديثاً لم يكن بشيء))، وقال أبو حاتم:((كان محله الصدق قبل أن يختلط، صالح مستقيم الحديث)) [٤]، وقال النسائي:((ثقة في حديثه القديم)) ، قال الذهبي:((أحد الأعلام على لينٍ فيه...ثقة ساء حفظه بآخره)) [٥]،قال الحافظ ابن حجر:((صدوق اختلط)) [٦].

– التعليق :

١– أقل ما قيل في الراوي من حيث الحفظ والإتقان أنه صدوق ، وإنما عيب عليه اختلاطه في آخر عمره .

٢– وحديثه الذي رواه البخاري هو من طريق هشيم بن بشير وهو ممن روى عنه بعد الاختلاط ، قال الحافظ ابن حجر معلقاً على روايته:((وهو صدوق ،اختلط في آخر عمره، وسماع هُشيم منه بعد اختلاطه ، ولذلك أخرج له البخاري مقروناً بأبي بشر ، وما له عنده إلا هذا الموضع ، وقد مضى في تفسير الكوثر من جهة هُشيم عن أبي بشر وحده)). [٧]

وكما أشار الحافظ ابن حجر فقد أخرج البخاري الحديث عن أبي بشر: جعفر بن أبي وحشية وحْدَه[٨] . قال الإمام النسائي عنه : من أثبت الناس في سعيد بن جبير[٩] .

وبذلك يعرف أن البخاري إنما أخرج لعطاء بن السائب ما وافقه وتابعه عليه الثقات في روايته .

٤– وسبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء هو اختلاطه .

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح:رقم(٦٥٧٨).

(٢) المزي : تهذيب الكمال:(٢٠/٨٩).

(٣) ابن حنبل :العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد) :(١/٤١٢).

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٦/٣٣٢-٣٣٤).

(٥) الذهبي : الكاشف :(٢/٢٢).

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٤٢٢-رقم:٤٥٩٢)

(٧) ابن حجر :فتح الباري :(١١/٤٧٨) ، وينظر له :هدي الساري:(ص:٤٤٦) .

(٨) البخاري: الجامع الصحيح:رقم(٤٩٦٦).

(٩) النسائي : السنن الكبرى :(٢/٩٢-رقم:٣٨٢٣)، وابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:١٧٨ -رقم:٩٣٠)

الراوي الخامس عشر: عطاء بن أبي ميمونة ، أبو معاذ البصري .

-مروياته في البخاري :

حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ، قَالَ :حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي مُعَاذٍ – وَاسْمُهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي مَيْمُونَةَ – قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ، يَقُولُ :كَانَ النَّبِيُّ ﷺ (وذكر الحديث)[1].

– أقوال النقّاد في الراوي :

وقال ابن معين: ((ليس به بأس))[2] ، قال البخاري (ت:٢٥٦) : ((وكان يرى القدر))[3] ، قال الجوزجاني:((كان رأساً في القدر))[4].ورده الذهبي فقال: ((بل قَدَرِيٌّ صغيرٌ ،وحديثه في الصحيحين))[5]، قال أبو حاتم : ((صالح ،لا يحتج بحديثه ،وكان قدرياً))[6] ، وقال النسائي:((ثقة))[7]، وقال الذهبي: ((تابعي ،صدوق، وثقوه))[8]، وقال ابن حجر : ((ثقة رمي بالقدر)) ، ورمز له بإخراج البخاري لحديثه[9].

– التعليق:

١- يظهر من ترجمة الراوي أنه ثقة ، وقول أبي حاتم :((لا يحتج بحديثه)) يقصد به في حال انفراده كما سبق في شرح مصطلح أبي حاتم .

٢- سبب ترجمة البخاري له في كتاب الضعفاء ، تلبسه ببدعة القدر.

الراوي السادس عشر:كَهْمَس بن المنهال السدوسي، أبو عثمان البصري.

– مروياته في البخاري:

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ ،حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ح و قَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سَوَاءٍ وَكَهْمَسُ بْنُ الْمِنْهَالِ ،قَالَا :حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ،عَنْ قَتَادَةَ ،عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (وذكر الحديث).

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال البخاري: ((كان يقال: فيه القدر))[10]، وذكره أبو زرعة الرازي في كتابه أسامي الضعفاء[11]، قال أبو حاتم: ((محله الصدق ،يكتب حديثه))[12].قال ابن أبي حاتم: ((أدخله البخاري في كتاب الضعفاء فسمعت أبي يقول يُحَوَّل

---

(١) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:١٥٠)، وكرره أيضاً بأرقام:(١٥١،١٥٢،٢١٧،٥٠٠).

(٢) ابن معين: التاريخ(رواية الدوري):(٤/١٥١).

(٣) البخاري: التاريخ الكبير:(٦/٤٦٩)، والضعفاء ، له:(ص:١٠٧).

(٤) الجوزجاني:إبراهيم بن إسحاق:أحوال الرجال:(ص:١٨٤).

(٥) الذهبي:ميزان الاعتدال:(٣/٨٤).

(٦) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٦/٣٣٦).

(٧) المزي:تهذيب الكمال:(٢٠/١١٨).

(٨) الذهبي : الكاشف:(١/٤٠٠)،والمغني في الضعفاء،له:(٢/٤٣٥).

(٩) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٢٣-رقم:٤٦٠١)

(١٠) البخاري: التاريخ الكبير:(٧/٢٤٠)، والضعفاء ، له:(ص:١١٧).

(١١) أبو زرعة الرازي: كتاب أسامي الضعفاء:(ص:٣٥٦).

(١٢) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٧/١٤١).

منه))[1] ، وذكره ابن حبان في الثقات وقال: ((كان يقول بالقدر))[2]، وقال الدارقطني: ((ثقة))[3]، وقال المـــزي :((روى له البخاري حديثاً واحداً مقروناً بغيره))[4]،وقال الذهبي:((اتهم بالقدر ،وله حديث منكر أدخله البخاري من أجله في كتاب الضعفاء))،وأشار أن البخاري روى له مقروناً[5] ،وقال ابن حجر:((صدوق رمي بالقدر))[6].

– التعليق:

١- يظهر من ترجمة الراوي أن محله الصدق، وما وجه له من طعن فإنما هو لأجل بدعة القدر ، ومن أجل ذلك أورده بعض المصنفين في الضعفاء .

٢- ومع ذلك فإن الإمام البخاري ، لم يروِ له من حديثه إلا ما وافقه عليه غيره من الرواة ، وبيانه:

– أنه لم يرو له البخاري استقلالاً ، بل روى له مقروناً براوٍ آخر هو:محمد بن سَوَاء السدوسي البصري(صدوق رمي بالقدر)[7] ، عن سعيد بن أبي عروبة.

– كذلك صدَّر الحديث بإسناد آخر عن سعيد بن أبي عروبة من طريق يزيد بن زريع(ثقة ثبت)[8]، يـــصلح أن يكون متابعة للراويين السابقين .

– وكذا روه البخاري من طريق الإمام يحيى بن سعيد القطان، عن سعيد بن أبي عروبة[9].

فثبت بذلك أن للحديث أصلاً عن سعيد بن أبي عروبة يرويه عنه ثلاثة آخرون من تلامذته .

٣-وإيراد البخاري له في كتاب الضعفاء من أجل التنبيه على بدعته .

الراوي السابع عشر: محمد بن سُلَيم، أبو هلال الراسبي:

– مروياته في البخاري :

الحديث الأول:

حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ، حَدَّثَنَا حَمَّادٌ ،عَنْ أَيُّوبَ ،عَنْ مُحَمَّدٍ ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ :نُهِيَ عَنِ الْخَصْرِ فِي الصَّلَاةِ .

– وَقَالَ هِشَامٌ ،وَأَبُو هِلَالٍ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [10].

---

(١) المصدر السابق.

(٢) ابن حبان : الثقات:(٩/٢٧-٢٨).

(٣) الدارقطني : سؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني :(ص:١٧٧).

(٤) المزي: تهذيب الكمال:(٢٤/٢٣٤)،ابن حجر: هدي الساري:(ص:٤٥٩).

(٥) الذهبي : المغني في الضعفاء:(٢/٥٣٤)، ميزان الاعتدال:(٣/٤١٠).

(٦) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٤٩٣-رقم:٥٦٧١)

(٧) المصدر السابق:(ص:٥١٣-رقم:٥٩٥٣).

(٨) المصدر السابق:(ص:٦٣٢-رقم:٧٧١٣).

(٩) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:٣٦٧٥)

(١٠) البخاري: الجامع الصحيح:(رقم:١٢١٩).

الحديث الثاني:

حَدَّثَنِي عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ،حَدَّثَنَا هَمَّامٌ ،حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ،عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ –أَوْ: عَنْ رَجُلٍ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ– قَالَ: (وذكر الحديث).

ثم قال: وَقَالَ هِشَامٌ ،عَنْ مَعْمَرٍ ،عَنْ قَتَادَةَ ،عَنْ أَنَسٍ : (وذكر الحديث).

ثم قال: وَقَالَ أَبُو هِلَالٍ:حَدَّثَنَا قَتَادَةُ ،عَنْ أَنَسٍ– أَوْ: جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ–:(وذكر الحديث). [1].

الحديث الثالث:

حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ صَبَّاحٍ حَدَّثَنَا مُعْتَمِرٌ سَمِعْتُ عَوْفًا حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (وذكر الحديث).

ثم قال:وَرَوَى:قَتَادَةُ ،وَيُونُسُ، وَهِشَامٌ، وَأَبُو هِلَالٍ ، عَنِ ابْنِ سِيرِينَ ،عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَأَدْرَجَهُ بَعْضُهُمْ كُلَّهُ فِي الْحَدِيثِ.وَحَدِيثُ عَوْفٍ أَبْيَنُ [2].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال يحيى بن معين: ((ليس به بأس)) [3]. وقال مرة: ((صالح ليس بذاك القوي)) [4] ، وقال أحمد بن حنبل: ((قد احتُمِل حديثه، إلا أنه يخالف في قتادة، وهو مضطرب الحديث في قتادة))[5]،قال البخاري ((كان يحيى بن سعيد لا يروي عنه، وابن مهدي يروي عنه)) [6]،وقال أبو داود السجستاني: ((ثقة، و لم يكن له كتاب)) [7]، وقال أبو حاتم: ((محله الصدق ، لم يكن بذاك المتين)) ،وقال ابن أبي حاتم: ((أدخله البخاري في كتاب الضعفاء ، وسمعت أبي يقول:يُحَوَّل منه))[8] ،وقال النسائي:((ليس بالقوي)) [9]، وقال المزي: ((استشهد به البخاري في الصحيح)) [10]، قال الحافظ ابن حجر: ((صدوق فيه لين)) ، ورمز له برواية البخاري له تعليقاً [11].

– التعليق :

١– يظهر من ترجمة الراوي أنه لم يكن من أهل الإتقان ، ومع ذلك فقد كان يعتمد فيما يرويه على حفظه ، و لم يكن صاحب كتاب، فحصل له تخليط في مروياته ، وخاصة فيما يرويه عن قتادة . ومع ذلك فلم يُرد حديثه

---

(١) المصدر السابق: (رقم:٥٩١٢).

(٢) المصدر السابق:(رقم:٧٠١٧).

(٣) ابن معين:من كلام يحيى بن معين في الرجال (سؤالات ابن طهمان) :(ص:٤٩) ، والمزي : تهذيب الكمال:(٢٥/ ٢٩٤).

(٤) ابن معين : معرفة الرجال(رواية ابن محرز عنه) ،(١/ ٧٨) .

(٥) ابن أبي حاتم:الجرح والتعديل:(٢/ ٢٧٣).

(٦) البخاري: التاريخ الكبير:(١/ ١٠٥)، والضعفاء، له:(ص:١٢١).

(٧) أبو داود : سؤالات أبي عبيد الآجري لأبي داود:(٢/ ١٦١–١٦٢).

(٨) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٧/ ٢٧٤).

(٩) ابن عدي: الكامل في ضعفاء الرجال:(٤/ ٣٨).

(١٠) المزي : تهذيب الكمال:(٢٥/ ٢٩٦).

(١١) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٥١١–رقم:٥٩٢٣)

مطلقاً،بل احتمله الناس . ومثله لا يقبل ما تفرد به .

٢- روى له البخاري في ثلاثة مواضع وكلها في باب المتابعات والشواهد ، وبيانها كالتالي :

الموضع الأول : ذكر له متابعة لأيوب السختياني ، ووصلها الإمام الدارقطني في كتاب (الأفراد)[١].

وقد روى له البخاري هذه المتابعة مقرونة بمتابعة هشام بن حسان ، وقد وصل هذه المتابعة الإمام البخاري في الحديث الذي بعده (رقم :١٢٢٠).

فلم ينفرد برواية أصل الحديث ولا متابعاته .

الموضع الثاني : ذكر الإمام البخاري في هذا الموضع حديث قتادة في صفة شَعر النبي صلى الله عليه وسلم . يقول الحافظ ابن حجر في بيان مقصود البخاري في سياق هذه المعلقات والراويات : ((وكأن المصنف أراد بسياق هذه الطرق بيان الاختلاف فيه على قتادة ،وأنه لا تأثير له ولا يقدح في صحة الحديث)) . وبيان الأوجه التي ذكرها البخاري عن قتادة كالتالي :

الوجه الأول: روايته عن أنس بن مالك رضي الله عنه .

وقدمها الإمام البخاري، بما يشعر بتقديمه لها ؛ فقد رواها عن قتادة ، جرير بن حازم[٢]،وهمام بن يحيى[٣]،ومعمر بن راشد[٤]، ومحمد بن سليم الراسبي (على الشك)[٥].

وقد وافق قتادة على روايته عن أنس كل من : ربيعة بن عبد الرحمن[٦] ، ومحمد بن سيرين[٧]، وثابت البناني[٨].

وهذا يؤيد رجحان كون قتادة رواه عن أنس بن مالك ، لموافقة كل هؤلاء الرواة على روايته عن أنس . ومما يؤيد ذلك ، ما أشار إليه الحافظ ابن حجر بقوله: ((وقد بينت إحدى روايات جرير بن حازم [٩]صحة الحديث بتصريح قتادة بسماعه له من أنس)) [١٠].

الوجه الثاني:روايته من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وقد ذكر هذا الوجه تعليقاً من طريق همام بن يحيى (في الوجه الثاني عنه)[١١] عن رجل عن أبي هريرة ، وفي هذه

---

(١) ابن حجر : فتح الباري:(٨٨/٣).

(٢) البخاري: الجامع الصحيح: (أرقامها:٥٩٠٥، ٥٩٠٦، ٥٩٠٧) .

(٣) المصدر السابق : (أرقامها:٣٥٥٠، ٥٩٠٣، ٥٩٠٤) موصولاً من طريق : أبي نعيم ، وحبّان بن هلال،وموسى بن إسماعيل .

(٤) المصدر السابق:(رقم:٥٩١٠) تعليقاً.

(٥) المصدر السابق:(٥٩١٢) تعليقاً.

(٦) المصدر السابق:(رقم:٣٥٤٧).

(٧) المصدر السابق:(رقم:٥٨٩٤).

(٨) المصدر السابق:(رقم:٥٨٩٥).

(٩) المصدر السابق:(رقم: ٥٩٠٥) ، وفيها قال قتادة : سألت أنس بن مالك ....

(١٠) ابن حجر : فتح الباري:(٣٧٢/١٠).

(١١) البخاري: الجامع الصحيح: (رقم:٥٩٠٨، ٥٩٠٩) تعليقاً من طريق معاذ بن هانئ.

الراوية شك همام ، هل الحديث عن أنس أم عن أبي هريرة ، وقد وصله البيهقي في دلائل النبوة:(١/٢٤٣).

الوجه الثالث: عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وقد ذكره تعليقاً عن أبي هلال محمد بن سليم الراسبي ، على الشك في كونه عن جابر أو عن أنس بن مالك ،وقد وصله البيهقي في دلائل النبوة:(١/٢٤٤). وقد تفرد به أبو هلال بجعله من حديث قتادة عن جابر ، وهذا يؤيد ما ذكره الإمام أحمد من أنه يخالف في حديث قتادة ، ويضطرب فيه ؛ فقد خالف الرواة السابقين ، وجعله من حديث جابر ، واضطرب فيه فرواه على الشك ، عن جابر أو أنس .

والخلاصة :

أن الإمام البخاري علّق هذه المتابعة عن محمد بن سليم ، لبيان الوجه الذي وافق فيه محمداً بقية الرواة وجعله من حديث أنس .

وكذلك يريد أن يبين الاختلاف على قتادة ، وأن أقوى الأوجه فيه أنه من حديثه عن أنس ، وأضعف الأوجه كونه عن جابر .

الموضع الثالث : علق له رواية عن ابن سيرين عن أبي هريرة .وقد شاركه في روايتها :

- قتادة بن دعامة، وصلها مسلم في صحيحه:(رقم٢٢٦٣).
- يونس بن عبيد ، وصلها ابن حجر في تغليق التعليق:(٥/٢٧٢-٢٧٣).
- هشام بن حسان ، وصلها مسلم في صحيحه:(رقم٢٢٦٣).

فالبخاري روى له ما شاركه فيه غيره من الثقات .

٣- ويظهر أن البخاري أورده في كتاب الضعفاء بسبب أوهامه، وإن لم يصل عنده للضعف الشديد .

الراوي الثامن عشر: النعمان بن راشد الجزري، أبو إسحاق الرَّقي .

- مروياته في البخاري.

الحديث لأول :

حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :(وذكر الحديث) .

ثم قال: قَالَ مُعَلًّى ، حَدَّثَنَا وُهَيْبٌ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ [1].

الحديث الثاني :

حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ ،أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ ،أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ،عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ،قَالَتْ :قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:(وذكر الحديث) .

ثم قال: تَابَعَهُ شُعَيْبٌ .

---

(١) البخاري : الجامع الصحيح :كتاب الزكاة :(رقم:١٤٧٤-١٤٧٥)

وَقَالَ يُونُسُ ،وَالنُّعْمَانُ : عَنِ الزُّهْرِيِّ: وَبَرَكَاتُهُ [1].

الحديث الثالث :

حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، قَالَ :حَدَّثَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ أَنَّ أَبَا سَعِيدٍ حَدَّثَهُ قَالَ: قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّه – وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ[2] ،حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ ،حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ قَالَ :(وذكر الحديث).

ثم قال: تَابَعَهُ الزُّبَيْدِيُّ ،وَسُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ ،وَالنُّعْمَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ .

وَقَالَ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ،عَنْ عَطَاءٍ أَوْ عُبَيْدِ اللَّهِ ،عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وَقَالَ يُونُسُ ،وَابْنُ مُسَافِرٍ، وَيَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءٍ ،عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ [3].

– أقوال النقّاد في الراوي :

قال علي بن المديني: ذَكر يحيى بن سعيد القطّان النُّعمان بن راشد فضعَّفه جداً[4]، قال يحيى بن معين : ((ضعيف الحديث)) [5]. وقال مرة: ((ليس بشيء)) [6]،وقال مرة: ((ثقة)) [7]،وقال أحمد بن حنبل : ((روى أحاديث مناكير))[8]،وقال مرة: ((مضطرب الحديث)) [9] ،وقال مرة: ((ليس بالقوي في الحديث، تعرف فيه الضعف)) [10] ، قال البخاري:((في حديثه وهمٌ كثير ، وهو صدوق في الأصل)) [11]، وقال أبو حاتم: مثل قول البخاري.وأنكر على البخاري إدخاله في كتاب الضعفاء ،وقال:يُحَوَّل اسمه من هذا الكتاب [12]،وقال ابن خزيمة، بعد سياقه لحديثه في صحيحه: ((في القلب من النعمان بن راشد ،فإن في حديثه عن الزهري تخليط كثير))[13]، وقال ابن عدي: ((قد احتمله الناس، روى عنه الثقات ؛ مثل: حماد بن زيد،وجرير بن حازم،ووهيب بن خالد ، وغيرهم من الثقات، وله نسخة عن الزهري، ولا بأس به)) [14]، وقال ابن شاهين: ((النعمان بن راشد وأبو يوسف، أوثق من أبي

---

(١) المصدر السابق :(رقم:٦٢٤٩).

(٢) وصله مسلم في صحيحه ، برقم:(٤٨٨٨).

(٣) البخاري : الجامع الصحيح :كتاب الزكاة :(رقم:٦٤٩٤).

(٤) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٤٤٨/٨).

(٥) ابن معين :التاريخ (رواية الدوري):(٦٠٨/٢).وسؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين :(ص:٢٠٠).

(٦) ابن معين : التاريخ (رواية الدوري):(٦٠٨/٢).، والعقيلي: الضعفاء:(١٥٤/٦).

(٧) ابن معين : التاريخ (رواية الدوري):(٦٠٨/٢).أكثر تلامذة الإمام يحيى بن معين على نقل القول بتضعيفة .

(٨) العلل ومعرفة الرجال (رواية عبد الله بن أحمد) :(٤٢٠/١).

(٩) المرجع السابق:(٤٩٣/٢).

(١٠) المرجع السابق:(٢٨٦/٣).

(١١) البخاري : الضعفاء :(ص:١٣٢) ،وقوله : صدوق في الأصل .من التاريخ الكبير:(٨٠/٨)،ونقلها الترمذي في (العلل الكبير – ترتيب أبي طالب)، (٩٧٧/٢) .

(١٢) ابن أبي حاتم : الجرح والتعديل:(٤٤٩/٨).

(١٣) ابن خزيمة : محمد :صحيح بن خزيمة :(٣٣٨/٢).

(١٤) ابن عدي: الكامل:(٢٤٧/٨–٢٤٨).

حنيفة))[1]،وقال المزي: ((استشهد به البخاري)) [2] ، قال الحافظ ابن حجر:((صدوق سيء الحفظ)) ، ورمز لإخراج البخاري له تعليقاً[3].

– التعليق :

١– اتفق غالب النقّاد على أن الراوي كثير الأوهام والغلط ، مما جعل البعض يُخْرجه من مرتبة القبول إلى مرتبة الرد ، وبعضهم جعله في أدنى مراتب القبول ، ولعل أعدل الأقوال ما قاله الإمام البخاري وتبعه غيره من أهل العلم من أنه صدوق ، ومن مِثْله يُحتمل حديثه ، وخاصة إذا تابعه عليه أهل العلم في روايته .

٢– روى له البخاري في ثلاثة مواضع كلها في باب الشواهد والمتابعات ،بل مع كون البخاري وثقه ، فإنه لم يذكر له في الشواهد والمتابعات إلا ما وافقه عليه غيره في روايته . وبيان هذه الشواهد والمتابعات كالتالي:

الموضع الأولى :علق البخاري متابعة النعمان بن راشد عن عبد الله بن مسلم الزهري، تابع فيها الزهري عبيد الله ابن أبي جعفر في روايته عن حمزة بن عبد الله ، ووصلها القضاعي في (مسند الشهاب)(٢/٣٣–رقم:٨٢٦)،والبيهقي في (السنن الكبرى):(٤/١٩٦).

وقد وافق معمر بن راشد ، النعمان في روايته عن عبد الله بن مسلم الزهري، وأخرجها مسلم في (صحيحه)(رقم:١٠٤٠)، وأحمد في (مسنده)(رقم:١٤١٢).

الموضع الثاني : علق له متابعة لمعمر بن راشد ،وصلها ابن أبي عاصم في (الآحاد والمثاني):(رقم:٣٠١٨) ، والطبراني في(المعجم الكبير) :(٢٣/٨٦) .

وروى له البخاري هذه المتابعة مقرونة بمتابعة يونس بن يزيد ،والتي ذكرها البخاري في صحيحه موصولة: (رقم:٣٧٦٨).

الموضع الثالث: علق له متابعة لشعيب بن أبي حمزة،وصلها أحمد في (المسند):(رقم:١١١٢٥).

وقد وافقه على هذه المتابعة كل من :

- الإمام الأوزاعي ، وقد وصلها مسلم في صحيحه:(رقم:٤٨٨٨).
- والزُبيدي ، وقد وصلها مسلم في صحيحه:(رقم:٤٨٨٦).
- وسليمان بن كثير ، وقد وصلها أحمد في مسنده:(رقم:١١٥٣٥)،وأبو داود في (السنن):(رقم:٢٤٨٥).

٣– ويظهر أن البخاري أورده في كتاب الضعفاء بسبب كثرة أوهامه،وإن لم يصل عنده للضعف الشديد ؛ بدلالة روايته له في الصحيح ، وقوله عنه : صدوق.

الراوي التاسع عشر: معاوية بن عبد الكريم الثقفي ،الملقب بـ:الضَّال .

– مروياته في البخاري :

قَالَ مُعَاوِيَةُ بْنُ عَبْدِ الْكَرِيمِ الثَّقَفِيُّ: ((شَهِدْتُ عَبْدَ الْمَلِكِ بْنَ يَعْلَى قَاضِيَ الْبَصْرَةِ ، وَإِيَاسَ بْنَ مُعَاوِيَةَ.. يُجِيزُونَ

(١) ابن شاهين: عمر بن أحمد: تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم، تحقيق: عبد المعطي قلعجي :(ص:٣٢٣).

(٢) المزي:تهذيب الكمال:(٢٩/٤٤٨).

(٣) ابن حجر : تقريب التهذيب :(ص:٥٩٣–رقم:٧١٥٤)

كُتُبَ الْقُضَاةِ بِغَيْرِ مَحْــضَرٍ مِنَ الشُّهُودِ)) (وذكر الأثر)[1].

- **أقوال النقّاد في الراوي :**

قال ابن معين:((ثقة))[2]، وقال الإمام أحمد: ((ثقة ، ما أثبت حديثه ،ما أصح حديثه ..))[3]، وقال ابن أبي حـــاتم: سألت أبي عن معاوية بن عبد الكريم، فقال: ((صالح الحديث، محله الصدق ، ولا يحتج به .أدخله البخاري في كتاب الضعفاء ،فقال أبي: يُحَوَّل منه))[4]، وقال أبو داود: ((ثقة))[5]، قال النسائي: ((ليس به بأس))[6]، وقال الـــذهبي : ((صالح الحديث..علق له البخاري،وفيه لين))[7] ،وقال ابن حجر: ((صدوق)) ،ورمز لرواية البخاري له تعليقاً[8].

- **التعليق :**

١- يظهر من ترجمة الراوي أنه ثقة عند عامة المترجمين ، وانفرد أبو حاتم بقوله: لا يحتج به . ويقصد بذلك : أنه لا يحتج به إذا انفرد ، ويجعله في أدنى مراتب التعديل كما علم من اصطلاحه[9] .

٢- وليس له إلا رواية واحدة في البخاري تعليقاً . يقول الحافظ ابن الملقن: ((وتعليق معاوية بن عبد الكريم أخرجه وكيع في (مصنفه) ، وهو الضال ؛ لأنه ضل في طريق مكة،انفرد البخاري بذكره، وهو ثقة ،وإن أدخله البخاري في (الضعفاء) ، يُحَوَّل منه))[10].

٣- وسبب إيراد البخاري له في كتاب الضعفاء ،يقول الشيخ أحمد أبو العينين: ((إنما أدخله في الضعفاء للذب عنه؛ ببيان أنه ليس له حظٌّ من لقبه))[11].

---

(١) أخرجه البخاري تعليقاً في :الجامع الصحيح :كتاب الأحكام ، باب الشهادة على الخط المختوم :(ص:١٢٢٨).

(٢) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٣٨١/٨).

(٣) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٣٨١/٨).

(٤) ابن أبي حاتم :الجرح والتعديل:(٦١٦/٣).

(٥) المزي: تهذيب الكمال:(٢٠٠/٢٨).

(٦) المصدر السابق .

(٧) الذهبي : الكاشف:(٢٧٦/٢).

(٨) ابن حجر : تقريب التهذيب:(ص:٥٦٧-رقم:٦٧٦٥)

(٩) ينظر في معنى هذا المصطلح عند أبي حاتم ،خروبات،محمد :أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية:(٥/٢٧٩-٢٨٣).

(١٠) ابن الملقن ،عمر بن علي:التوضيح لشرح الجامع الصحيح،تحقيق:دار الفلاح(وزارة الأوقاف والشئون الإســلامية-قطــر،ط: الأولى،عام ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م)،(٤٧٧/٣٢). وينظر: ابن حجر: تغليق التعليق:(٢٩٠/٥).

(١١) أبو العينين،أحمد : في تحقيقه كتاب الضعفاء للبخاري :(ص:١٢٧).

الخاتمة

(نتائج البحث وتوصياته)

الحمد لله أن وفق لإنجاز هذا البحث، وأسأله تعالى أن يتقبله بقبول حسن، اللهم آمين.

وبعد: فإني أسوق بعض النتائج والتوصيات التي توصلت إليها في البحث ، وهي:

أولاً: النتائج :

١- دقَّة الإمام البخاري في انتقائه للرواة ومروياتهم في صحيحه ، وقد ذُكر في البحث عددٌ من صور انتقائه.

٢- لم يُكثر البخاري من الإخراج لأحاديث الضعفاء، فمعظمهم لم يخرج لهم سوى حديث واحد.

٣-ينقسم رواة صحيح البخاري إلى قسمين : رواة أصول ، ويخرِّج لهم على سبيل الاحتجاج.ورواة متابعات وشواهد ، ويخرِّج لهم على سبيل الاعتبار والتقوية .

٤-كل من أخرج له الإمام البخاري في صحيحه حديثاً مسنداً (ولم يَقْرن الراوي بغيره،أو يسوق الاختلاف في روايته) فهو من رواة الأصول المحتج بهم .

٥-تعددت صور إخراج الإمام البخاري لرواة الشواهد والمتابعات ، ومن خلال الدراسة وقفت على الصور التالية ،وهي:

- أن يخرِّج لهم مقرونين بغيرهم .
- أن يخرِّج لهم متابعة لغيرهم .
- أن يخرِّج لهم تعليقاً .

٦-تعددت أغراض الإمام البخاري في إيراده للراوي في كتاب الضعفاء ، وهي:

الغرض الأول: كون الراوي ضعيفاً عنده.

الغرض الثاني: أن يكون الراوي قد تَكلَّم فيه أحد النقّاد، وإن خالفه البخاري في ثبوت ذلك الجرح.

الغرض الثالث: أن يكون الراوي ممن تلبس ببدعة.

الغرض الرابع:قله حديث الراوي وضعفه .

٧-الرواة الذين ترجم لهم في كتابه الضعفاء وأخرج لهم في صحيحه أقسام:

القسم الأول: من خرَّج له في صحيحه مرجحاً لقبول حديثه ، خلافاً لغيره من النقَّاد .

القسم الثاني: من خرَّج له في صحيحه ، وفي ظنه أنه غير الذي جرَحه .

القسم الثالث:من خرّج له في صحيحه من غير الجهة التي ضُعِّف بسببها .

القسم الرابع:من خرّج له في صحيحه ما وافقه الثقات على روايته .

القسم الخامس:من خرج له في صحيحه ، لا احتجاجاً، وإنما متابعةً أو مقروناً.

القسم السادس:من خرّج له في صحيحه، لا على وجه الاحتجاج أو المتابعة ،بل لبيان الاختلاف الواقع على الراوي، وعدم رجحان روايته.

٨- معظم الأحاديث التي أخرجها البخاري من طريق هؤلاء الرواة تقوت بالمتابعة من طُرقٍ غالبها أخرجها

البخاري –نفسه–في صحيحه .

٩–طعن الراوي بالبدعة وجهٌ معتبرٌ عند الإمام البخاري وقد أكثر من استخدامه، وإن لم يَرُدَ به حديثه مطلقاً.

١٠–قد لا يفرِّق العلماء عند بيان طريقة إخراج حديث الراوي في الصحيح بين : المتابعة ،والاستشهاد ، ورواية المقرون ، والتعليق . ولعل من أسباب ذلك(غير الخطأ) ، النظر إلى ثمرة هذه الراويات من التقوية أو الاعتضاد .

١١–لا حظت أن الإمام البخاري يراعي كلام النقّاد في الراوي عند اختيار مروياته ، ومن صور ذلك:

الصورة الأولى:بعض من يقبل حديثه ، لا يخرج له في الأصول بل في المتابعات والشواهد ، لوجود كلام في الراوي من بعض النقّاد .

الصورة الثانية:من خرَّج له في الصحيح احتجاجاً ، وفي ظنه أنه غير الذي ذكره في ضعفائه ؛ فهذا الراوي يرى فريق من النقاد أنه شخص واحد ضعيف الحديث، فالبخاري يخرج من رواياتهم غيرَ ما انتُقِدَ عليهم (ينظر ترجمة:زهير بن محمد،وعمران بن مسلم) .

١٢–كثير من اختلاف النقَّاد في مراتب الرواة إنما هو اختلاف في إلحاق الراوي بأدنى مراتب التعديل ، أو بأول مراتب الجرح .

ثانياً: التوصيات:

١–تدريس طلبة العلوم الشرعية أوجه الطعن المعاصرة على السنة النبوية ، سواء المتعلقة بالإسناد أ المتن،وتدريبهم على ردها ، صيانةً لمصادر الوحي من العبث ، وتعزيزاً لثقة الأمة بمصادرها.

٢–عمل دراسة معاصرة للرواة الذين وجه لهم نقد في صحيح البخاري ، ودراسة مروياتهم .

٣–جمع رواة صحيح البخاري الذين روى لهم على سبيل الاعتبار والاستشهاد، وتمييز طريقة تخريجه لكل راوٍ(شواهد،متابعات،مقرون،معلق...).

قائمة المراجع

١ **أبو حاتم الرازي وجهوده في خدمة السنة النبوية:** لمحمد خروبات،المطبعة والوراقة المغربية،المغرب-مراكش.ط:الأولى.

٢ **إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة:** للحافظ ابن حجر العسقلاني،تحقيق:إبراهيم زهير الناصر وآخرين،مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف،السعودية-المدينة المنورة،ط:الأولى،عام:١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

٣ **الاتصال والانقطاع:** لإبراهيم بن عبد الله اللاحم، مكتبة الرشد-السعودية-الرياض، ط: الأولى :١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م.

٤ **أحوال الرجال:** لإبراهيم بن إسحاق الجوزجاني، تحقيق: صبحي السامرائي، مؤسسة الرسالة-لبنان-بيروت،ط:الأولى،عام١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٥ **إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري،**لأحمد القسطلاني،مطبعة الكبرى الأميرية ببولاق-مصر،ط:السابعة،١٣٢٣هـ،تصوير:دار الفكر-لبنان-بيروت.

٦ **الاستيعاب في معرفة الأصحاب:** يوسف بن عبد الله بن عبد البر، تحقيق : عادل مرشد، دار الأعلام — عمّان — الأردن ، ط : الأولى: ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢ م .

٧ **أسد الغابة في معرفة الصحابة:** لعلي بن محمد الجزائري ابن الأثير، تحقيق : محمد إبراهيم البنا و محمد أحمد عاشور، الشعب — مصر ، د.ت .

٨ **الاقتراح في بيان الاصطلاح:**لابن دقيق العيد، تحقيق:قحطان عبد الرحمن الدوري،وزارة الأوقاف ،العراق،ط:الأولى،١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٩ **إكمال تهذيب الكمال:** لمغلطاي، تحقيق: عادل بن محمد ، وأسامة بن إبراهيم ، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر — مصر — القاهرة ، ط: الأولى ، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

١٠ **الأنوار الكاشفة لما في كتاب أضواء على السنة المحمدية من الزللو التضليل والمجازفة:**لعبد الرحمن المعلمي،المطبعة السلفية بمصر-تصوير-عالم الكتب-لبنان،د.ت .

١١ **تاريخ أسماء الثقات ممن نقل عنهم العلم:** لعمر بن أحمد ابن شاهين، تحقيق:عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية-لبنان-بيروت،ط:الأولى،عام ١٤٠٤هـ-١٩٨٦م .

١٢ **التاريخ الكبير:** للإمام محمد بن إسماعيل البخاري،تحقيق:عبد الرحمن المعلمي وآخرين،دائرة المعارف العثمانية-الهند،د.ت.تصوير:مكتبة الفاروق الحديثة-مصر-القاهرة.

١٣ **تاريخ بغداد:** أحمد بن علي الخطيب البغدادي،تحقيق:بشار عواد معروف،دار الغرب الإسلامي،لبنان-بيروت،ط:الأولى:عام١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٤ **تاريخ دمشق:**للحافظ علي بن الحسن ابن عساكر،تحقيق:عمر بن غرامة العمروي،دار الفكر،لبنان-بيروت،د.ط،عام:١٤١٥هـ-١٩٩٥م.

١٥ **تاريخ عثمان بن سعيد الدارمي عن أبي زكريا بن معين في تجريح الرواة وتعديلهم:** تحقيق:أحمد محمد نور سيف،جامعة الملك عبد العزيز-دار المأمون للتراث-السعودية جدة،ط: الأولى،د.ت .

١٦ **التاريخ: (رواية الدوري):** للإمام يحيى بن معين ، تحقيق:أحمد محمد نور سيف،جامعة الملك عبد العزيز-مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي-السعودية-مكة المكرمة،ط: الأولى،١٣٩٩هـ-١٩٧٩م.

١٧ **تحرير تقريب التهذيب:** لشعيب الأرناؤوط ،وبشّار عوّاد، مؤسسة الرسالة-لبنان-بيروت،ط:الأولى،عام١٤١٧هـ-١٩٩٧م .

١٨ **تذكرة الحفاظ:** للذهبي، تصحيح عبد الرحمن المعلمي، تصوير دار الكتب العلمية،لبنان-بيروت،د.ت .

١٩ **تغليق التعليق على صحيح البخاري،**للحافظ ابن حجر العسقلاني،تحقيق:سعيد عبد الرحمن القزمي،المكتب الإسلامي،لبنان-بيروت،دار عمار،الأردن-عمّان،ط:الأولى،عام:١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

٢٠ **تقريب التهذيب** : للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني،تحقيق:محمد عوّامة،دار المنهاج-السعودية-جدة،دار اليسر،السعودية-المدينة المنورة،ط:الثانية من الإخراج الجديد،عام:١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

٢١ **التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل:** لعبد الرحمن المعلمي:تحقيق:محمد ناصر الدين الألباني،مكتبة المعارف-السعودية-الرياض،ط:الثالثة،عام:١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٢٢ **تهذيب التهذيب:**للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني،تحقيق:مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-لبنان-بيروت،ط:الأولى،عام١٤١٥هـ-١٩٩٤م .

٢٣ **تهذيب الكمال في أسماء الرجال** :للحافظ أبي الحجاج يوسف المزي ، تحقيق: بشار عواد معروف،مؤسسة الرسالة،لبنان-

بيروت،ط:الثانية،١٤٠٧هـ-١٩٨٧م .

٢٤ **التوضيح لشرح الجامع الصحيح**: لعمر بن علي ابن الملقن، تحقيق:دار الفلاح، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية-قطر،ط: الأولى،عام ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م .

٢٥ **الثقات**،للإمام محمد بن حبان البستي،دائرة المعارف العثمانية،الهند-حيدر آباد الدكن،ط:الأولى،عام:١٤٠٢هـ-١٩٨٢م.

٢٦ **الجرح والتعديل** :لعبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي،تحقيق:عبد الرحمن المعلمي،وآخرين،مطبعة المعارف العثمانية-الهند-حيدر آباد الدكن،ط: الأولى،عام:١٣٧٣هـ-١٩٥٣م،تصوير دار الفكر.

٢٧ **دراسات حديثية متعلقة بمن لا يروي إلا عن ثقة**، لنور الدين بن علي الوصابي،مكتبة ابن عباس-مصر-سمنود،ط: الثانية،عام١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

٢٨ **دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة ﷺ**: لأحمد بن حسين البيهقي، تحقيق : عبد المعطي قلعجي، دار الكتب العلمية -لبنان - بيروت، ط: الأولى ، د.ت.

٢٩ **الرواة عن سعيد بن أبي عروبة ممن ورد فيهم ما يميز حديثهم عنه أهو قبل اختلاطه أم بعده** ،لحاتم بن عارف العوني .طبع ضمن كتابه: إضاءات بحثية في علوم السنة النبوية :(ص:١٨٥-٢٥٧)

٣٠ **زاد المعاد من هدي خير العباد ﷺ**،للإمام محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، تحقيق:شعيب الأرنؤوط-وعبد القادر الأرنؤوط،مؤسسة الرسالة،الطبعة:الثالثة عشر،عام:١٤٠٦هـ-١٩٨٦م)

٣١ **سؤالات أبي إسحاق إبراهيم بن الجنيد للإمام يحيى بن معين**: ،تحقيق: محمد علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة-مصر-القاهرة، ط:الأولى، عام ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م .

٣٢ **سؤالات أبي داود للإمام أحمد بن حنبل**: لأبي داود سليمان بن الأشعث ، تحقيق :زياد محمد. منصور (مكتبة العلوم والحكم-السعودية-المدينة المنورة- ط: الثانية: ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)

٣٣ **سؤالات أبي عبد الله الحاكم للدارقطني**: للدارقطني، تحقيق:محمد علي الأزهري، دار الفاروق الحديثة-مصر-القاهرة،ط:الأولى،عام١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٣٤ **سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود سليمان بن الأشعث السجستاني**،تحقيق:عبد العظيم البستوي ،دار الاستقامة،السعودية-مكة المكرمة،مؤسسة الريان،لبنان-بيروت،ط:الأولى:١٤١٨هـ-١٩٩٧م .

٣٥ **سؤالات البرذعي**:لأبي زرعة الرازي ، تحقيق :محمد الأزهري،الفاروق الحديثة للطباعة والنشر-مصر، ط: الأولى ، عام ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩.

٣٦ **سنن الترمذي** : المسمى :الجامع الكبير: لمحمد بن عيسى الترمذي، تحقيق :شعيب الأرنؤوط -هيثم عبدالغفور،دار الرسالة العالمية-سوريا-دمشق، ط: الأولى ،١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م .

٣٧ **السنن الكبرى**:للإمام أحمد بن شعيب النسائي،تحقيق:حسن عبد المنعم شلبي،مؤسسة الرسالة،لبنان-بيروت،ط:الأولى،عام:١٤٢١هـ-٢٠٠١م

٣٨ **سير أعلام النبلاء** :لمحمد بن أحمد الذهبي، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومن معه ،مؤسسة الرسالة،لبنان-بيروت،ط:السابعة،عام:١٤١٠هـ-١٩٩٠م.

٣٩ **شرح علل الترمذي**: لعبد الرحمن بن أحمد ابن رجب، تحقيق: نور الدين عتر، دار العطاء-السعودية-الرياض،ط:الرابعة،١٤٢١هـ-٢٠٠١م

٤٠ **شرح موقظة الذهبي**:لحاتم بن عارف العوني،اعتنى به:عدنان الفهمي،وبدر الفهمي،دار ابن الجوزي،السعودية-الدمام،ط:الثانية١٤٢٨هـ.

٤١ **الشمائل المحمدية**،للإمام محمد بن عيسى الترمذي،تحقيق:ماهر ياسين الفحل،مراجعة:بشار عوّاد معروف،دار الغرب الإسلامي،لبنان-بيروت،ط: الأولى،عام:٢٠٠٠م.

٤٢ **شمائل النبي ﷺ**: للترمذي، تحقيق: ماهر ياسين الفحل، دار الغرب-لبنان-بيروت،ط:الأولى،٢٠٠٠م)،(ص:٣٨-رقم:٨ .

٤٣ **الصارم المنكي في الرد على السبكي** للحافظ ابن عبد الهادي،،تحقيق: أحمد سليمان،مكتبة ابن تيمية،مصر-القاهرة،ط:الأولى،عام١٤٢٥هـ-٢٠٠٤م.

٤٤ **صحيح ابن خزيمة** ،تحقيق:محمد مصطفى الأعظمي(المكتب الإسلامي،لبنان-بيروت،ط:د.ر،عام١٤٠٠هـ-١٩٨٠م)

٤٥ **صحيح البخاري** ، المسمى:الجامع الصحيح المسند المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه: للإمام محمد بن إسماعيل البخاري،تحقيق: عز الدين ضلي ،وآخرون،مؤسسة الرسالة ناشرون،ط:الأولى،عام:١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٤٦ **صحيح مسلم** : المسمى:الجامع الصحيح: للإمام مسلم بن الحجاج النيسابوري،تحقيق:محمد فؤاد عبد الباقي،دار إحياء التراث العربي،مصر-القاهرة،د.ط،د.ت.

٤٧ **الضعفاء والمتروكين:** للنسائي، تحقيق: محمود محمد زيدان، دار المعرفة-لبنان-بيروت،ط:الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٤٨ **ضوابط الجرح والتعديل:**لعبد العزيز آل عبد اللطيف، ، مكتبة العبيكان ،الرياض-السعودية،ط: الأولى،عام١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

٤٩ **الطبقات الكبير:** لمحمد بن سعد بن منيع، تحقيق: علي محمد عمير، مكتبة الخانجي-مصر-القاهرة،ط:الأولى:١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٥٠ **علل الترمذي الكبير ترتيب أبي طالب القاضي:** للترمذي، تحقيق: حمزة ديب مصطفى، مكتبة الأقصى-الأردن -عمّان، ط:الأولى،١٤٠٦هـ-١٩٨٦م .

٥١ **العلل الواردة في الأحاديث النبوية:** للدارقطني، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة-السعودية -الرياض، ط: الأولى،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م .

٥٢ **العلل ومعرفة الرجال:** لأحمد بن حنبل، تحقيق: وصي الله عباس، دار القبس للنشر والتوزيع-السعودية- الرياض،ط: الثانية، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٥٣ **عمدة القاري بشرح صحيح البخاري:** لمحمود بن أحمد العيني، ضبطه وصححه: عبد الله محمود عمر، دار الكتب العلمية-لبنان-بيروت،ط:الأولى:١٤٢١هـ-٢٠٠١م .

٥٤ **فتح الباري بشرح صحيح البخاري**،للحافظ أحمد بن حجر العسقلاني،تحقيق:قصي محب الدين الخطيب،تعليق:عبد العزيز بن باز،المكتبة السلفية ومطبعتها،مصر-القاهرة،ط:الثالثة:١٤٠٧هـ.

٥٥ **فتح الباري شرح صحيح البخاري** ،للحافظ ابن رجب الحنبلي،تحقيق:محمود شعبان عبد المقصود ، وآخرين،مكتبة الغرباء الأثرية-السعودية-المدينة المنورة-ط:الأولى،عام:١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٥٦ **الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة:** للذهبي، تحقيق: محمد عوامة، وأحمد محمد الخطيب، شركة دار القبلة - مؤسسة علوم القرآن - السعودية -جدة ، ط: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م .

٥٧ **الكامل في ضعفاء الرجال:** لعبد الله بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين، دار الكتب العلمية - لبنان، ط :الأولى ١٤٢٨هـ-١٩٩٧م .

٥٨ **كتاب الأسامي والكنى** :لأبي أحمد الحاكم الكبير،محمد بن محمد،تحقيق:يوسف بن محمد الدخيل،مكتبة الغرباء الأثرية،السعودية-المدينة،ط:الأولى،١٤١٤هـ-١٩٩٤م.

٥٩ **كتاب الضعفاء** : للإمام محمد بن إسماعيل البخاري-تحقيق: أحمد أبو العينين،مكتبة ابن عباس،مصر-سمنود،ط:الأولى،د.ت.
-وأخرى:بتحقيق:وليد متولي محمد،ط:الأولى،عام:١٤٣١هـ-٢٠١٠م.

٦٠ **كتاب الضعفاء**،للإمام محمد بن عمر العقيلي،تحقيق:ماجد السرساوي،دار ابن عباس،مصر-سمنود،ط:الأولى١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

٦١ **كتاب المجروحين من المحدثين:** لابن حبان، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، دار الصميعي - الرياض - ط : الأولى ،١٤٢٠هـ -٢٠٠٠م

٦٢ **كتاب المجروحين من المحدثين**:للحافظ ابن حبان البستي،تحقيق:حمدي عبد المجيد السلفي،دار الصميعي،السعودية-الرياض،ط:الأولى،١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

٦٣ **المدخل إلى الصحيح** :للإمام محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري،تحقيق:ربيع بن هادي المدخلي،مكتبة الفرقان،الإمارات العربية المتحدة عجمان،ط:الأولى:عام:١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

٦٤ **مرويات المختلطين في الصحيحين:** لجاسم محمد راشد العيساوي، دار الصحابة-الإمارات-الشارقة، ط: الأولى:١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م .

٦٥ **المستخرج على صحيح مسلم:** للحافظ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني،تحقيق:محمد حسن الشافعي،دار الكتب العلمية،د.ط،د.ت .

٦٦ **المستدرك على الصحيحين،** للإمام محمد بن عبدالله الحاكم النيسابوري، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - حيدر آباد الدكن - الهند ، ط :الأولى، عام:١٤٣٠هـ،تصوير دار المعرفة ،لبنان-بيروت.

٦٧ **المسند** : للإمام أحمد بن حنبل،تحقيق:شعيب الأرناؤوط وآخرين،مؤسسة الرسالة،لبنان-بيروت،ط:الأولى:عام١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

٦٨ **المعجم الكبير**:سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق: حمدي عبد المجيد السلفي، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية - العراق ،ط :الثانية ، د.ت .

٦٩ **معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم**-بترتيب الهيثمي والسبكي: أحمد بن عبد الله العجلي،

تحقيق:عبد العليم البستوي، مكتبة الدار-المدينة المنورة،ط:الأولى،١٤٠٥-١٩٨٥م .

٧٠ **معرفة الثقات**: لأحمد بن عبد الله بن صالح العجلي، بترتيب الهيثمي وابن السبكي، مكتبة الدار – المدينة المنورة ، ط: الأولى، عام ١٤٠٥ه.

٧١ **معرفة الصحابة**:لأبي نعيم أحمد الأصبهاني، تحقيق : عادل العزازي، دار الوطن .الرياض – السعودية ط : الأولى ، ١٤٢٩ه – ١٩٩٨م .

٧٢ **معرفة أنواع علوم الحديث**:للحافظ أبي عمرو ابن الصلاح، تحقيق: نور الدين عتر، دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر بيروت ، عام :١٤٠٦ه-١٩٨٦م)

٧٣ **المغني في الضعفاء** :للحافظ محمد بن أحمد الذهبي،تحقيق:نور الدين عتر(د.ت،د.ن).

٧٤ **من أخرج لهم البخاري مقرونين**:لمحمد طوالبة. بحث منشور بمجلة المنارة ،الأردن-المجلد ٧،العدد ٢،عام:٢٠٠١.

٧٥ **من كلام يحيى بن معين في الرجال**(سؤالات ابن طهمان):تحقيق:أحمد محمد نور سيف،جامعة الملك عبد العزيز-دار المأمون،السعودية-جدة،د.ط،د:ت.

٧٦ **منهج الإمام أبي عبد الرحمن النسائي في الجرح والتعديل**: لقاسم علي سعد، دار البحوث والدراسات الإسلامية – الإمارات العربية المتحدة – دبي ، ط: الأولى ، ١٤٢٢ه – ٢٠٠٢م .

٧٧ **منهج البخاري في الراوية عن المبتدعة من خلال الجمع الصحيح**: لكريمة السوداني، مكتبة الرشد،السعودية-الرياض،ط:الأولى:١٤٢٥ه-٢٠٠٤م.

٧٨ **موضّح أوهام الجمع والتفريق**: للخطيب البغدادي، تحقيق: عبد الرحمن المعلمي، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – حيدر آباد الدكن – الهند ، ط : ١٣٧٩ه-١٩٦٠م .

٧٩ **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**: للذهبي، تحقيق: محمد نعيم عرقسوسي وآخرين، الرسالة العالمية –سوريا –دمشق، ط: الأولى ، ١٤٣٠ه – ٢٠٠٩م .

٨٠ **نصب الراية لأحاديث الهداية**: لعبد الله بن يوسف الزيلعي، تصحيح:محمد عوّامة، مؤسسة الريان-لبنان-بيروت، المكتبة المكية-مكة المكرمة،د.ط،د.ت .

٨١ **النقد البنّاء لحديث أسماء في كشف الوجه والكفين للنساء**: لطارق عوض الله، مكتبة ابن تيمية-مصر-القاهرة،ط:الأولى،١٤٢٢ه-٢٠٠٢م .

٨٢ **النكت على كتاب ابن الصلاح**، للحافظ ابن حجر العسقلاني،تحقيق:ربيع بن هادي عمير،دار الراية،السعودية-الرياض،ط: الثالثة،عام:١٤١٥-١٩٩٤م.

٨٣ **نوادر الأصول في معرفة أحاديث الرسول ﷺ-النسخة المسندة-**: لمحمد بن علي بن الحسن الحكيم الترمذي، تحقيق: إسماعيل عوض، مكتبة البخاري-مصر–القاهرة،ط:الأولى،١٤٢٩ه-٢٠٠٨م .

٨٤ **هدى الساري مقدمة فتح الباري**: الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، راجعه قصي محب الدين الخطيب – طبع دار الريان – القاهرة – ط: أولى ١٤٠٧ه – ١٩٨٦م .

فهرس الموضوعات